

**الرؤبة
الاستشرافية للأحرف السبعة
والقراءات القرآنية**

(عرض ونقد)

إعداد الباحث
د. رجب عبد المرضي عامر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلوة
والسلام على نبينا محمد وآلها وصحبه ومن بھديه اهتدى وإلى طريقه التجا... .

وبعد:

فإن الله تعالى قد تولى حفظ كتابه القرآن الكريم، ودعا إلى التمسك بجبله
المتين، وصراطه القويم، فاستحباب المؤمنون به، وشغلوا حياهم بكتاب الله –
تعبدًا – وانبرى جمهور العلماء – قديماً وحديثاً – يذودون من حوله سهام
الطاعنين، ويفندون شبّهات الملحدين في آيات الله،..

وعلى طريق هذه الجهود المتواترة، يقدم هذا البحث عرضاً مجملأً للرؤى
الاستشرافية حول الأحرف السبعة والقراءات القرآنية، ومدى خروج أصحابها
المستشرقين عن الأصول العلمية – التي يعرضونها فقط – في دراستها بخاصة،
وذلك في ضوء الحقائق عند علماء المسلمين و موقفهم الملزّم بما تقتضيه طبيعة
الدراسة، ويفرضه المنهج العلمي الصحيح، ولم يقصد البحث إلى الاستيفاء
الحاصر لكل شبّهات المستشرقين، فقد نحا في بعض الجوانب نحو الإجمال، فقد
فصل آخرون بما يفند الشبهات الاستشرافية، واحدة واحدة، مكتفيًا بالإشارة
إلى بعض هذه الجهود الموفّية، وبالله التوفيق.

تمهيد: أهمية الموضوع ومصطلحاته

إن موضوع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، وما قام عليها من القراءات القرآنية ليتطلب اهتماماً بالغاً، واستشعار تأثيره دائماً، فهو يتعلق بالمصدر الأول في الإسلام، وهو القرآن الكريم، من جهة أصوله الثابتة، فالاعتقاد به هو محور الدين، ومرتكز حياة المؤمن كلها. ولما كان القرآن الكريم وحياً من الله تعالى، أنزل على سبعة أحرف، هي أيضاً من وحي الله، وبلاع رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن هذه الأحرف السبعة تعد الأساس الشرعي في تعدد القراءات القرآنية، وربانية مصدرها الإلهي.

ومن جهة ثانية فالقرآن الكريم بكلماته وحروفه ذو لغة متميزة بخصائصها، وهي العربية التي نزل بها على أحرفه السبعة، فاتسع القول في مدلولات هذه الأحرف كثيراً، تبعاً لخصائص اللغة العربية، وما حملته من وحي معصوم. ولذلك التزم علماء الإسلام منهاجاً علمياً منضبطاً، يتناسب وإدراكيهم جلال هذا الموضوع وخطر شأنه، ووجوب تحليمة وجه الحق فيه، بما يدفع الباطل ويزهقه بالحجج العلمية المفندة لشبهات المستشرقين وتلامذتهم فيه.

1- الأحرف السبعة:

الأحرف: جمع قلة من (حرف) كفلس وأفلس. وما ورد عنه في لسان العرب⁽¹⁾: ((الحرف من حروف الهجاء معروفة، واحد حروف التهجي، والأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كعن وعلى ونحوهما).

(1) لسان العرب: ابن منظور، مادة حرف.

والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف الهجاء. وحرباً الرأس: شقاو. وحرب السفينة والجبل جانبهما. والجمع أحرف وحروف وحربة. وقال الأزهري: وكل كلمة تقرأ على الوجه⁽¹⁾ من القرآن تسمى حرفاً).

وفي تأويل مشكل القرآن⁽²⁾: ((والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسراها، والخطبة كلها، والقصيدة بكمالها. ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في

كلمته، يعنون في قصيده. والله جل وعز يقول: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةُ الْكُفَّارِ وَكَفَرُوا﴾ [التوبه: ٧٤]، وقال: ﴿وَالْزَّمَهُمْ كَلِمَةُ النَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦]).

وقال أبو عمرو الداني⁽³⁾: ((فأما معنى الأحرف التي أرادها النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا فإنه يتوجه إلى وجهين: أحدهما أن يكون يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات...، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى:

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ [الحج: ١١]، فالمراد بالحرف هاهنا الوجه الذي تقع عليه العبادة... فلهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوجه المختلفة من القراءات، والمتحابية من اللغات أحروا. على معنى أن كل شيء منها وجه على حدته غير الوجه الآخر...)

(1) هكذا في لسان العرب.

(2) ابن قتيبة: ص 27.

(3) الأحرف السبعة للقرآن (وهو قطعة من كتابه «جامع البيان»)، تحقيق د. عبد المهيمن طحان: 27-28
باختصار.

والوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون - صلى الله عليه وسلم - سمى القراءات أحرفًا على طريق السعة، كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه، وتعلق به،... فلذلك سمى النبي صلى الله عليه وسلم القراءة حرف، وإن كان كلاماً كثيراً... على عادة العرب في ذلك، واعتماداً على استعمالها نحوه)).

فكلمة (حرف) تعني -في أصل وضعها اللغوي- نحو الطرف والجانب والحد، وتستعمل بعدة اعتبارات، أحدها هنا: الدلالة على ما تقرأ عليه ألفاظ القرآن الكريم.

والسبعين: صفة الأحرف، للمذكر من العدد: فوق الستة ودون الشمانية⁽¹⁾. فالأحرف السبعة هي التي ورد ذكرها في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن نزول القرآن الكريم عليها، وحياناً من الله، فلقنها كما تلقاه، فهو أول من عبر عنها لصحابته وأمهاته من بعده، فنسبها إلى الوحي والحق والصواب ويسير الله بها عليهم.

2- القراءات القرآنية:

القراءات: جمع قراءة، وهي مصدر سماعي من الفعل قرأ بمعنى تلا، ومن معاني القراءة في اللغة: الجمع. وهي في مفردات القرآن: ((ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل))⁽²⁾. وعند ابن الجوزي⁽³⁾ أن القراءات ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لناقله)).

(1) انظر: معجم متن اللغة، للشيخ أحمد رضا.

(2) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص 402 مادة قرأ.

(3) منجد المقرئين: 3.

وبوصف (القراءات) بالقرآنية تتحدد الألفاظ المقرؤة على وجوهها الصحيحة، بحسبتها إلى القرآن الكريم كلام الله تعالى. ثم بإضافتها إلى أئمتها وأعلامها تتحدد – أيضاً – وجوه التلاوة التي تلقاها، ثم لقنتها كلّ منهم، فتسمى القراءة باسمه، وتنسب إليه مجرد نسبة، تميز وجوه كلّ فقط. ((فلذلك أضيفت إليه دون غيره من القراء)، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوم ولزوم، لا إضافة اختيار ورأي واجتهاد⁽¹⁾).

3- الرؤية الاستشرافية:

هي نظرة الدارسين الغربيين (مؤسسات وأفراد) تجاه الشرق، وبخاصة دين الإسلام فيه بجميع جوانبه، وجلهم غير مسلمين، فهم مستشرقون ذوو أغراض متعددة، يسلكون إليها بدراساتهم المسممة بالاستشراق، حسب المتغيرات. يقول د. محمد خليفة حسن⁽²⁾: ((الاستشراق من أقدم الحركات الفكرية الغربية المستخدمة للعلم والمستغلة له، كوسيلة لدراسة الشرق من ناحية، وتحقيق تغريبه وفرض الهيمنة عليه من ناحية أخرى)).

(1) ابن الجوزي: النشر ج 1: 53.

(2) أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر: 193.

سمات الأحرف السبعة

1- نص الأحاديث:

الحديث الأول: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره⁽¹⁾ في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلبيته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعت تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: كذبت، أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال: ((أرسله، اقرأ يا هشام)) فقرأ القراءة التي سمعته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((كذلك أنزلت)) ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اقرأ يا عمر)) فقرأت التي أقرأني، فقال: ((كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه))⁽²⁾.

(1) أي أواثبه وأقاتلها، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج 2، ص 420.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَاقْرُءُوا مَا يَسِّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، 7111، وفي فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، 4706، وفي مواضع أخرى منه، كما رواه أيضاً: مسلم وغيرهما.

الحديث الثاني: عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاهة بني غفار⁽¹⁾ قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: ((إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا))⁽²⁾.

الحديث الثالث: عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: لقي رسول الله صلى عليه وسلم جبريل فقال: ((يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط)). قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف⁽³⁾.

الحديث الرابع: عن ابن عباس رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((أقرأني جبريل على حرف، فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيديني، حتى انتهي إلى سبعة أحرف)). قال ابن شهاب: ((بلغني أن تلك السبعة

(1) مستنقع الماء كالغدير، وهو موضع بالمدينة، انظر: (معالم السنن للخطابي)، ج 2، ص 160، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج 1، ص 53.

(2) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم 820. وكذا أبو داود والنسائي وغيرهم.

(3) أخرجه الترمذى في سننه، أبواب القراءات، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف. وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح قد روى من غير وجه عن أبي بن كعب، ورواه الإمام أحمد في مسنده: 132/5.

الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام⁽¹⁾.

الحديث الخامس: عن بسر بن سعيد رضي الله عنه قال: حدثني أبو جهيم: ((أن رحيلن اختلفا في آية من القرآن قال هذا: تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراء في القرآن كفر))⁽²⁾.

الحديث السادس: عن أبي المنھال قال: بلغنا أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكّر الله رجلاً سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف)) لما قام، فقاموا حتى لم يحصلوا، فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف)). فقال عثمان رضي الله عنه: وأناأشهد معهم⁽³⁾.

ونكتفي بسوق هذه النصوص من الأحاديث الشريفة، وبقول د. حسن عتر⁽⁴⁾ في توثيقها: ((وجدنا الحديث مروياً في أمهاles كتب السنة، في الصحاح الستة، وغيرها،... وتبلغ عدّة من روى الحديث من أصحاب رسول الله صلى الله

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، كما رواه أيضاً: مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وغيرها.

(2) رواه الإمام أحمد في مستنده 169/4.

(3) رواه أبو يعلى في مسنده الكبير وفيه رأوا لم يسم (مجمع الزوائد، ج 7، ص 152)..

(4) انظر: الأحرف السبعة ومتذكرة القراءات منها: ص 107، 109، 110 باختصار.

عليه وسلم نحو أربعة وعشرين صحابياً¹، ... فالحكم على حديث الأحرف السبعة بالشهرة من مسلمات علوم الحديث، لكن استفاضته البالغة، وتعدد أسانيده وانتشار شهرته، وكثرة رواهـه بما يمنع معه تواطؤهم على الكذب، يؤدي إلى الحكم بتوارثه، لذلك نحكم بأن حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف) حديث متواتر قطعي الثبوت».

2- أهم سماتها:

ومن خلال نصوص الأحاديث هذه تبرز أهم سمات الأحرف السبعة ومقتضياتها فيما يلي:

- (1) الأحرف السبعة أحداث بشواهد واقعية، تصور تعددًا في ألفاظ القراءة القرآنية التي أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم لصحابته، فالترم كل منهم قراءته بالتوجيه النبوـي (فأقرؤوا ما تيسر منه).
- (2) تعددـها (على حروف كثيرة) صواب بإطلاق، فلا تناقض بينها، وإنما تنوـع وتغـير، (كلها شافـ كافـ).
- (3) استناد تعددـ الحروف إلى الوحيـ، بإقراءـ النبي صلى الله عليه وسلم وإقرارـه (كذلك أنـزلـتـ) فهي توقيـفـية لا مدخلـ فيها لبشرـ.
- (4) تحديدـ المرادـ بهاـ غيرـ واحـبـ علىـ التعـينـ²، فالرسـولـ صلى الله عليه وسلمـ لاـ يؤـخرـ البـيانـ عنـ وقتـ الحاجـةـ، ولمـ يـسـأـلـ الصـحـابـةـ عنهـ، ولمـ يـسـأـلـ التـابـعـونـ الصـحـابـةـ عنـهـ، وقدـ يـتـرـجـحـ بالـقـرـائـنـ لـدـىـ الـعـلـمـاءـ.

(1) أوصـلـهـمـ السـيـوطـيـ فيـ شـرـحـ أـلـفـيـتـهـ فيـ الـحـدـيـثـ إـلـىـ نـحـوـ الـثـلـاثـيـنـ صـحـابـيـاـ (الـلـجـنةـ الـعـلـمـيـةـ).

(2) انـظرـ: المـرـجـعـ السـابـقـ، صـ 153ـ 154ـ.

(5) ضرورة وجوب تلقييها بالمشافة والتلقين لا بالتشهي بمقاييس ما.

(6) صحة تسمية الحرف قراءة (كما في الحديث الأول) وتحديدها في الاستزادة النبوية بسبعة حقيقة، في الألفاظ لا المعاني⁽¹⁾.

(7) تيسيرها قراءة القرآن الكريم لجميع الأمة، بمراعاة الأعذار الضرورية فيها، معافاة من الله وخفيفاً عليها، ونشرًا للإسلام وكتابه الكريم.

(8) تحريم المرأة في القرآن الكريم، بالنزاع في حروفه الثابتة، أو إنكار حرف منها، فهو كفر.

وقد كثرت أقوال العلماء في تحديد المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، واختلفت اجتهاداتهم، حسب ما يتراجع بقرائن الأحوال فيه لدى كل منهم، ما بين اللغة أو اللهجة أو القراءة، وعدد كل منها في الواقع أو المراد به، وكيفية حصره. وقد نقلت في هذا أقوال لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى 255هـ، ثم ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم المتوفى 276هـ في كتابه (تأويل مشكل القرآن) تعد هي الأولى⁽²⁾ في تتبع وجوه الاختلاف وحصرها في سبعة توافق النص عليها في الحديث النبوى.

ولا تزال اجتهادات العلماء في تحديد المراد بالأحرف السبعة دائرة في نطاق لغة القرآن والحديث وواقع الأمة، وقد تداخل الأقوال، كما توارد الآراء فيما بينها، ولكل اجتهاد قبوله وترجيحه، في مقابل غيره المرجوح لدليه، وبهذا ونحوه - من دأب العلماء تتجلى - صورة مشرقية من تعلق المسلمين بكتاب

(1) انظر: الإبانة عن معانٍ القراءات، مكي بن أبي طالب، ص 72، 114.

(2) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين: 38، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د. حسن عتر: .148

رِحْمَمْ، وَتُوفَّرُ عِلْمَائِهِمْ عَلَى دراستِهِ الَّتِي لَا يَشْبَعُونَ فِيهَا مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَخْلُقُ عَلَى كُثْرَةِ الرَّدِّ، فَلَعْلَّ فِي كُثْرَةِ هَذِهِ الاجتِهادَاتِ حَولَ أَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَّلَ عَلَيْهَا صُورَةً مِنْ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ الَّتِي لَا تَنْقُضُ.

يقول د. رؤوف شلبي⁽¹⁾: ((لا ينبغي أن نماري في تحديد المراد من الحروف السبعة حتى لا ننقل العمل بالقرآن من الجو الإسلامي البنائي التطبيقي إلى قاعات البحث، دون أن ينفذ القرآن كإمام وأنيس في جميع مجالات الحياة، وذلك ما كان يحرص عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة... ولا نأبه بالعلمانية الاستشرافية الغربية التي تريد أن تميّع الذاتية الإسلامية)).

3- بقاوئها وحكمتها:

بتدوين القرآن الكريم في المصاحف العثمانية وفق ما أنزل عليه من أحرف السبعة بقيت محفوظة في السطور مع الصدور، - شأن القرآن - حفظاً إلهياً يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

يقول الزرقاني⁽²⁾ - رحمه الله -: ((ولدينا دليل مادي أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التيسير والتخفيف وتحوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكم في الأحرف السبعة، فها نحن أولاء لا نزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً سهلاً قد وسع كافة الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية)).

(1) جواهر العرفان في الدعوة وعلوم القرآن: 59-60 باختصار.

(2) منهاج العرفان، ص 154.

فحين الأعذار المتعددة لا تزال باقية، فتلاوة القرآن ميسورة كذلك

دائماً، يقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلَّذِكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّذَكَّرٍ ﴾ [القمر: ١٧] فتيسير نشره، وسهلت تلاوته على المسلمين بسؤال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ربه المعافاة والتحفيف على أمته، لتقرأه على امتداد الأزمنة والأمكنة، وتعدد الأحوال والأعذار المتنوعة، وإجابة الله إياه فيما وسعه على الأمة ببعد الأحرف السبعة القراءات القرآنية، كما شاء الله سبحانه وأنزل، فبلغ رسوله وعلم صلى الله عليه وسلم.

4 - علاقتها بالقراءات:

تعد الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن الكريم أصلاً شرعاً في تنوع القراءات وتعددها، حيث هي وحي (كذلك أنزلت)، فهي للقراءات كالأصل للفرع، ويختلف العلماء في النسبة بينهما تبعاً لما يرجحه كل فريق في المراد بالأحرف: لغات ولهجات أو وجوه قراءات، من جهة، وفي كيفية ربها على هذا المراد في المصحف من جهة أخرى. وعليه ففي مجمل أقوالهم - وهي ثلاثة - بيان لعلاقة الأحرف السبعة بالقراءات القرآنية وتتلخص فيما يأتي:

القول الأول: وهو مبني على أن المراد بالأحرف لغات أو لهجات، وعليها دوون المصحف الإمام، ولهجات قريش منها بالتحديد، فتكون القراءات القرآنية حرفًا واحدًا فقط من الأحرف السبعة، هو الموفق للعرضة الأخيرة دون غيرها.

وينسب الإمامان ابن تيمية⁽¹⁾ ثم ابن الجوزي⁽²⁾ – رحمهما الله – هذا القول إلى جمهور من علماء السلف والخلف والأئمة، منهم ابن حير الطبرى⁽³⁾.

وأما القول الثاني والثالث: فمبنيان على أن المراد بالأحرف السبعة وجوه من القراءات، وعليها دون المصحف الإمام، فتكون القراءات القرآنية بعامة شاملة لجميع الأحرف السبعة، ضرورة إنزالها وحيا، وكتابتها وحفظها وجها ((فالقراءات الثابتة سواء في ذلك العشر وغيرها هي بمجموعها مجموع الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن))⁽⁴⁾ وهو القول الثاني ((وعليه طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام)) كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁵⁾ – رحمه الله.

ثم القول الثالث: وهو يفصل من حيث ثبوت الأحرف ثبوتاً قطعياً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتشتمل القراءات القرآنية على الأحرف الثابتة قطعياً في العرضة الأخيرة في شكلين: فالمتفق⁽⁶⁾ من القراءات رسمياً يشتمل على كل من بعض الأحرف، والمختلف⁽⁷⁾ منها رسمياً يشتمل على بعض من بعض الأحرف، وأما ما لم يثبت من الأحرف فلم تشتمل عليه القراءات القرآنية، وبذلك لم يبق من الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية إلا ما يحتمله الرسم كله منها.

(1) مجموع الفتاوى، ج 13/395.

(2) النشر، ج 1/41.

(3) انظر: مقدمة الجزء الأول من تفسيره، ص 63-64، بتحقيق شاكر، دار المعارف، مصر.

(4) الأحرف السبعة ومتذلة القراءات منها، د. حسن عتر، 354.

(5) مجموع الفتاوى، ج 13/395.

(6) المتقى في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني، 92، 105.

(7) المرجع السابق: الموضع نفسه.

يقول د. حسن عتر⁽¹⁾: ((فالحكم الاجتهادي العام أن القراءات المقطوع بصحتها جميعاً، أخص من الأحرف، والأحرف أعم منها، والسبة بين الأحرف والقراءات هي العموم والخصوص المطلق، والله أعلم)).

وأخيراً باعتبار القراءة القرآنية الواحدة فرعاً عن الأحرف السبعة أيضاً، فإنها بكل رواية منها تشتمل على أنواع من جميع الأحرف، التي هي أوجه قرآنية عند من اعتبرها كذلك، فابن الجزري⁽²⁾ مثلاً يقول: ((وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن فلاشك عندنا في أنها متفرقة فيه، بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قرناه في وجه كونها سبعة أحرف، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ - ولو بعض القرآن - بقراءة معينة، اشتملت على الأوجه المذكورة، فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة)).

كما تشتمل - أيضاً - هذه القراءة القرآنية الواحدة على بعض الأحرف السبعة فقط، التي هي لغات سبع عند من اعتبرها كذلك، فأبو عمرو الداني رحمه الله مثلاً يقول⁽³⁾: ((وأما هذه الأحرف السبعة، فإنها ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمة، وبرواية من روایاتكم، فإنما قرأ بعضها لا بكلها، والدليل على ذلك أنا قد أوضحتنا قبل أن المراد بالسبعة الأحرف سبعة أوجه من اللغات، كنحو اختلاف الإعراب ... إلخ)).

(1) الأحرف السبعة ومثيلتها القراءات منها، 358.

(2) النشر، ج 30/1.

(3) الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق د. عبد المهيمن طحان، ص 52.

وقد يتبدّل إلى الذهن أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وليس الأمر كذلك؛ فلا خلاف في أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات القرآنية المتواترة التي يقرأ بها من السبع أو العشر⁽¹⁾، وقد أفتى بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-⁽²⁾ فقال: ((لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة، التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة.. ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتابعون، من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بالقراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين)).

هذا من جهة الأحرف السبعة، وعليها بوصفها وحياً متذلاً، من جهة، وتدوينها من المصاحف العثمانية من جهة أخرى، قامت القراءات القرآنية بتلقي الصحابة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - القرآن الكريم بمحروفه مشافهة وتلقينا، وعنهم أخذه التابعون من بعدهم كذلك، فتعددت قراءاته وروياته وفق ضوابط منهجية دقيقة كل الدقة، في إطار متقن من المشافهة والتلقين.

أركان القراءات القرآنية

القراءات القرآنية الصحيحة وهي الله تعالى، في كلامه المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فلا مدخل فيها لبشر، غير التبليغ والتلقي والتعليم، فمصدرها الوحي الإلهي أولاً، ثم حملها الإقراء فنشرها على ما يقتضيه ذلك من ضوابط.

(1) يقول ابن الجوزي: ((وذلك باتفاق علماء السلف والخلف)) ، النشر 1/40.

(2) مجموع الفتاوى، ج 13/390 باختصار.

وقد تحققت للقراءات القرآنية الصحيحة كل مقاييس الضبط التام والتوثيق الكامل، في كل مراحل انتقالها من الوحي إلى واقع حياة الأمة الإسلامية.

إذا ما تعددت وجوه هذه القراءات المنقولة في إطار هذا الضبط والتوثيق فإنما ذلك من لحظة تلقيها وحياً قرآنياً يجب الإيمان به كله، ومن ثم تسجيله محفوظاً لتنقله الأجيال، كما هو، قراءة، قراءة، كما تحفظه آية، آية، وكل حَقٌّ مَنْزَلٌ من عند الله، تلاه الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقرأهم به وأقرأهم عليه، فنشروه مع انتشارهم في الأرض، وتعليمهم التابعين من بعدهم، وكل يقرأ ويقرئ كما عُلِّمَ، فانتشرت متعددة منضبطة في كل عصر تبعاً لطرق الأخذ والرواية بالمشاهدة التي يختارها القراء.

قال نافع إمام القراءة بالمدينة رضي الله عنه: ((قرأت على سبعين من التابعين، مما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شد فيه واحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة)).⁽¹⁾

وبالتتابع التام لكيفية نقل القراءات القرآنية الصحيحة بين أجيال المسلمين عبر التاريخ، لم ترصد أية شائبة انحراف في مقاييس الضبط والتوثيق التي صاحبت التلاوة الأولى، عقب الوحي وإلى وقت التدوين والنشر العام، بمختلف وسائله وحتى الآن.

وتتمثل هذه المقاييس فيما التزم به جهابذة النقلة للقرآن الكريم، وأولهم كتاب الوحي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظه من الصحابة، وهم

(1) الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص 49.

كثيرون، ثم من بعدهم طبقة طبقة، من أصول ضرورية، تحقق صحة النقل، وتضمن سلامة النص، ولا تخرج عما كان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، كما لم يختلف واحد منها في أية مرحلة، ولا ينفك أحدها عن الآخرين، فتعد أركاناً ضرورية في صحة القراءة، واعتبارها حياً قرآنياً، وهي ثلاثة:

أ- فبعض أصحابه صلى الله عليه وسلم يكتبون عنه الوحي فور تلقيه ويسجلونه، وكلهم يقرؤون عليه ما يسمعونه منه، فيحفظونه ويتلذونه دائماً، فعدت الكتابة الصحابية أصلاً لضابط يشترط التزام موافقة الرسم القرآني، الذي تنسخ عليه المصاحف بعد.

ب- ومن جهة أولى تعد القراءة والعرض على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو على جبريل إسماعيلاً واستماعاً، أصلاً أيضاً لضبط الرواية جيلاً عن جيل.

ج- ولأن القرآن: ﴿ يِلَسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ [الشعراء: ۱۹۵]، فبدهي أن الأصل - كذلك - في نقله بقراءاته الصحيحة هو موافقة المنسوب - ولو بوجه ما - للغته العربية.

وهذه الأركان من: المشافهة، والرسم، واللغة، هي التي بالتزامها جمياً على الوجه الصحيح نقل القرآن الكريم - ولا يزال - نقاً صحيحاً متواتراً من الوحي إلى واقع حياة المسلمين، منضبطاً بثلاثة مقاييس ضرورية ومتربطة، فأولها: صحة الإسناد، مع الرواية عن الشيوخ بالمشافهة والتلقي.

وثانيها: موافقة رسم المصحف الذي خطه الصحابة، ونسخه عثمان - رضي الله عنه - في مصاحف الأمصار جميعها.

وثالثها: موافقة اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

يقول ابن الجزي - رحمه الله -^١ عنها: ((فقام جهابذة علماء الأمة، بالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها، وهذا نحن نشير إليها فنقول: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردتها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، وممتنع اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف)).

وهذه الضوابط، أو الأركان الثلاثة، هي التي يتعرض المستشركون للطعن في قراءات القرآن الكريم، من جهة كل واحد منها أو من ثلاثتها مجتمعة.

الإطار العام للرؤية الاستشرافية

أولاً: مجالها

تقوم الخطة الاستشرافية الدائمة على الطعن في القرآن الكريم، بإثارة الشكوك حول جميع جوانبه، بدءاً بمصدره، وكيفية تلقيه وتلقينه، وروايته وتدوينه، وكذلك محتواه وتأثيره، وانتهاء بما عسى أن يظنه المستشركون ثغرة لسهام مطاعنهم، تلك التي يتبع بها آخرهم أو لهم.

(١) النشر، ج ٩/١ باختصار.

ولقد قام المستشركون — قديماً وحديثاً — بمحاولات كثيرة متنوعة، وسموها باسمة البحوث العلمية المعايضة، في ميدان القراءات القرآنية، أخص ما في دين الإسلام، وأصول القرآن الكريم، فخاضوا — عامدين — فيما لا خوض فيه، وبخاصة لأمثالهم، فلا منهج علمي يوجه خوضهم، ولا هدف سوي يضبط قصدتهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد شملت مخاضات المستشرقين كل جوانب القراءات القرآنية، من تأصيلها الشرعي، إلى وضعها اللغوي، إلى نقلها التاريخي، فلم يسلم أيٌ من هذه الجوانب من اتحال شبهة ظنوها قادحة في الأصل الشرعي للقراءات، واستنادها إلى الوحي المعصوم وأئمته (كذلك أنزلت)، أو طاعنة في وسائل حفظها وروايتها في كل عصر.

1 - فقد تطاولت الرؤية الاستشرافية فتمددت مطاعنها إلى الوحي القرآني، أصل القراءات، لتسائل حول ثبوت حقيقته للنبي صلى الله عليه وسلم، وصحة تلقيه إياه، فينكره مثل لامارتين الفرنسي، وشاركو، وغيرهما، كما يتغىض ضده بعد أن يقره وليم موير الإنجليزي، وماسينيون الفرنسي، وغيرهما⁽¹⁾.

2 - ثم تقاصرت نظرية المستشرقين أمام وجود الوحي المنزلي، وحقيقة المائلة في القرآن الكريم، فرمي نصه بالاضطراب، والتناقض، ونحوهما تارة، كما ادعت حرية قراءته بالمعنى، حسب تعدد وجوه القراءات، ونحو ذلك من أسباب مختلفة.

(1) انظر: جواهر العرفان، د. رؤوف شلبي، ص 106.

3- توجهت كل الشبهات الاستشرافية بالطعن في أصل واحد أو أكثر ما يأتي:

- أ- مصدر القراءات القرآنية واستناده إلى الوحي المعصوم، فطعنوا في الأحرف السبعة.
- ب- نقلة القراءات القرآنية أنفسهم، حيث هم أو عيיתה الحافظة الضابطة لها رواية ودرایة في كل وقت، فطعنوا في تلقي الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيمن بعدهم كذلك.
- ج- بقية أركان القراءات القرآنية، وسيلةً ناقلة، بالكتابة، واللغة.

ثانياً: مصادرها

تتحدد الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية من دراسات المستشرقين المنشورة حول القرآن الكريم عامة، في مؤلفات مستقلة، أو في دوائر المعارف الموسوعية، ونحو ذلك عند تلامذتهم.

1- فمن كتبهم⁽¹⁾:

- أ- مدخل تاريجي نceği إلى القرآن، رسالة من تأليف اليهودي جوستاف فايل (1808-1889م).

ب- تاريخ القرآن، نشر عام 1860م، من تأليف تيودور نولدكه الألماني (1836-1930م)، وله أيضاً رسالة دكتوراه عنوانها:

ج- أصل وتركيب سور القرآن.

د- التطور التاريخي للقرآن، بحث لإنجليزي إدوارس.

هـ- مذاهب التفسير الإسلامي.

(1) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، 84، وغيرها.

و- العقيدة والشريعة في الإسلام، كلاهما من تأليف اليهودي المجري إجناس غولديزير (1850-1921م).

ز- جمع القرآن تأليف: جون جولكر.

ح- المدخل إلى القرآن، للفرنسي ريجيس بلاشير. هذا إلى ما قام به آخرون مثل: شيفالي، برجشتراسر، وبرنزل، ثم آرثر جيفري، وكازانوفا، من تعليقات على الكتب، وكتابة المقدمات لتحقيقاتها، ونحو ذلك في فقرات الكتب الاستشرافية الأخرى، من ترديد الآراء وتضخيمها فيما بينهم.

فغولديزير يتبع نولدكه ويتدح كتابه بقوله⁽¹⁾: ((وقد عالج هذه الظاهرة

تعدد القراءات - عالجا وافيا، وبين علاقتها بفحص القرآن، زعيمنا الكبير تيودور نولدكه، في كتابه الأصيل البكر: تاريخ القرآن، الذي نال جائزة أكاديمية النقوش الأثرية بباريس)).

2- ولم تعد المادة الكثيرة المكتوبة في دوائر معارف المستشرقين، حول القراءات القرآنية عامة، سائر ما نشروه في مؤلفاتهم المستقلة عنها، فجعلهم هم الذين كتبوا في الدوائر، وعلى ذات منهجهم.

3- وثم تلامذة المستشرقين من الدارسين المسلمين، ومقلدتهم، فهم مصدر تحدد منه - أيضاً - الرؤية الاستشرافية بأفكارها التي غالباً ما التزموها، وربما زادوا عليها، حين رددها⁽²⁾.

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 7.

(2) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 109.

وهو وإن كان مصدراً فرعياً، إلا أن إخلاص التلامذة⁽¹⁾ والقلدة في الانقياد لمتابعيهم ونشر آرائهم، يجعله معتمداً في تحديد هذه الرؤية من وجه آخر.

ثالثاً: وسائلها

لم تخرج الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة والقراءات القرآنية عن خطتها الطاعنة في القرآن الكريم، بوسائل شتى – كدأب المستشرقين – تظهر بجلاء في مؤلفاتهم، وتحدد إطارهم العام الذي أبدوا فيه رؤيتهم، وخلاصة دراساتهم إجمالاً وتفصيلاً.

فبالإجمال لم يتبّع المستشرقون أي منهج علمي حقيقي يتّناسب وطبيعة الموضوع، ولذلك أسبابه لديهم، في بيئتهم⁽²⁾ الضاغطة عليهم. يقول د. محمد خليفة حسن⁽³⁾: ((وعلى المستوى المنهجي تظهر أزمة الاستشراف في غياب الرؤية المنهجية للمستشرقين، وعدم وجود منهج واضح يمكن تسميته بالمنهج الاستشرافي،... فالاستشراف يعيش حالة، ليس له منهج

(1) يقول د. طه حسين: "والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي، في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمراً في دينه "أ.ه. في الأدب الجاهلي: ص 95-96، مصر، دار المعارف، 1958م.

(2) يقول د. سامي سالم الحاج: وهناك أسباب أخرى تؤدي بالمستشرقين إلى استخدام مناهج علمية لا تؤدي إلى نتائج علمية حقيقة في مجال الدراسات الإسلامية.. منها أثر البيئة الأوروبية التي تربى فيها المستشرقون. (نقد الخطاب الاستشرافي ، الظاهرة الاستشرافية وأثرها في الدراسات الإسلامية)، ج 1، ص 165.

(3) أزمة الاستشراف الحديث والمعاصر: 423 باختصار.

يخصه، كما أنه في استخدامه لمناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية بحده يلفق
بيتها، ولا يستخدمها الاستخدام الدقيق المحدد في هذه العلوم»).

ويضيف: ((ويعود التظاهر بالعلم وبالمنهجية العلمية من أكبر خيانات
الاستشراق، وذلك لأن وضعه العلمي يشير إلى تسره خلف العلم والعقلانية
واحتفائه وراء ستار المنهجية العلمية لتحقيق غايات غير علمية))⁽¹⁾.

فمن الانحراف (أو الإفلات) المنهجي أن يعتمد المستشرقون على مصادر
ليست في مستوى البحث العلمي ولا هي أصلية في موضوع الدراسة مثل
كتاب: ألف ليلة وليلة، كدليل على عدم وقوف الناس في العصور المتأخرة عند
مجاميع القراءات السبع (أو العشر) المعتمدة – كما يقول غولد زيهير
ويضيف⁽²⁾: ((وورد على لسان الجارية الضليعة في العلم تعدد، افتخارها بأنها
تستطيع أن تقرأ القرآن بالقراءات السبع والأربع عشرة)). ولا يصلح كتاب: ألف
ليلة وليلة أيضاً دليلاً اعتمد عليه غولد زيهير في تفضيل بعض الأقاليم قراءة ما
من السبع، كما فعل⁽³⁾.

ومن جانب آخر: يتعمد⁽⁴⁾ المستشرقون إساءة فهم النصوص الأصلية في
الموضوع، أو يشتبهون فيها بشبهة ما، فيؤسسوون عليها حكماً أو يوردونها في
غير مواردها، فيحملونها ما لا تحتمل، ثم يوجهونها إلى غير دلالتها، أو إلى
جانب منها يضخمونه هو لغرض ما. ((وآفة المستشرقين أنهم يسوقون مجرد

(1) المرجع السابق: 392 باختصار.

(2) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 61.

(3) المرجع السابق، ص 57.

(4) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 216.

الاحتمالات العقلية مساق الحقائق المسلمة⁽¹⁾، وهذا - كله - هو الغالب على منهجهم فيما يتعلق بالأحرف السبعة والقراءات القرآنية.

وقد عرض د. عبد الوهاب حمودة⁽²⁾ مثلاً بحثاً من ذلك فقال عن غولديهير: ((كان آخر كتاب ألفه هو كتابه: (المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن)، عند تمام السبعين من عمره، وملاهٍ بتجاربه في ((البحوث الإسلامية)... في هذا الكتاب عند بحث القراءات أخطاء لا يمكن السكوت عليها، وكان كل هم المؤلف أن يدلل على أن الاختلاف في القراءات إنما كان عن هوى من القراء، لا عن توقيف ورواية، وهذا هو سر خطئه في منهجه... ثم نقله عن كتب غير جديرة بالنقل منها، والارتكان إلى آراء ضعيفة لا يقيم لها علماء القراءات وزناً، هذا إلى خطئه في فهم النصوص وعجزه عن الغوص إلى أعماقها.. ومن أخطائه أنه يُحمل القراءة ما لا تحتمله، ويتطوع في تفسير السبب الذي حمل القارئ على اختياره هذه القراءة، والقارئ نفسه بريء من هذا الاستنباط، بل ويصبح أحياناً بما يخالفه. ولكن حرص غولديهير على التشكيك في القراءات وإثبات أنها من محض الرأي لا النقل، يجعله يسلك ذلك السبيل)).

(1) المرجع السابق، ص 6.

(2) في اللهجات والقراءات: 182-184 باختصار.

مدى التزام الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة بالضوابط العلمية

يتعلق موضوع الأحرف السبعة بالوحى وتنزهه، ولذلك أصوله حسب شأنه المقدس عند المؤمنين به، فلا يبحثون فيه إلا على ضوء المدى النبوى بالنص الإلهى، بعيداً عن المراء، الممنوعون منه بمقتضى الإيمان، أما جدلية المستشرقين بشبهاتهم الطاعنة فلا بد من تفنيدها، بيان انتقاض أساسها، بخروجها عن أصول الموضوع وطبيعة دراسته عند المؤمنين به من جهة، ومخالفتها قواعد البحث العلمية، وكذا الآداب الأخلاقية أيضاً من جهة أخرى.

فمصدر القراءات القرآنية في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهي تستند إلى الوحي من قول النبي صلى الله عليه وسلم عنها: ((كذلك أنزلت))، قد طعن بها المستشرقون تارة في صحة الحديث، وأخرى في غموض دلالته – كما زعموا – وثالثة بقطع الصلة بتاتاً بينه وبين القراءات، وغير ذلك من مزاعم منتقطعة منها:

1 - وَصْمُ حديث الأحرف السبعة بالشذوذ وعدم الإسناد:

قال غولدرزير عن حديث ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه)) ما يلى⁽¹⁾: ((روي في مجاميع السنة المعتمدة بها، على الرغم من أن ثقة مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (توفي 224هـ-837م) دفعه بأنه شاذ غير مسنن، انظر: ألف باء البلوي، ج 1، ص 210)).

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 54.

وأقول: نعم إن الحديث مروي في مجاميع السنة المعتمد بها، كما يقول غولد زيهير، ويتناقض في قوله، إذ كيف والحالة هذه لمسلم – ثقة أو غيره – أن يدمغه بأنه شاذ غير مسنده؟ ((وهي دعوى باطلة، وفريدة ظاهرة، فإن أبي عبيد لم يقل بصححة الحديث وشهرته فحسب، بل صرخ بتواتره كما نقله عنه جميع العلماء)).⁽¹⁾

ولكن غولد زيهير قد زور هذا النقل إلى نقشه، ثم نسبه موثقاً إلى كتاب ((ألفباء البلوي، ج 1، ص 210)) وكذب عليه فيما نقله عنه. فالمؤلف يوسف بن محمد الأندلسي المالكي المعروف بالبلوي يذكر في نفس الموضع من كتابه (ألفباء)⁽²⁾ هذا، أن أبي عبيد قد صلح حديث: ((إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)). فهو – كما يذكره الثقة أبو عبيد، وينقله عنه البلوي وكل العلماء والمسلمين – صحيح فضلاً عن أن يدمغه أحد بالشذوذ وعدم الإسناد، كما يدعى أو يتناقض غولدزيهير.

ثم هناك حديث آخر يذكره البلوي⁽³⁾ بلفظ: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر من كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم وضرب الأمثال)) ثم يذكر قول أبي عبيد عنه: ((وليسنا ندرى ما وجه هذا الحديث لأنّه شاذ غير مسنده)). فهذا قول أبي عبيد عن هذا الحديث الآخر، ويتافق معه قول غيره أيضاً عنه: إن الحديث مردود لا يحتاج به.

(1) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، الشيخ عبد الفتاح القاضي: 195-196.

(2) المطبوع قدماً في مصر من جرائين عام 1287هـ بالطبعه الوهبية، وقد نشرت بيروت دار عالم الكتب، 1405هـ، (طبعة ثانية) صورة عنه.

(3) انظر: كتاب ألفباء، للبلوي الأندلسي، ج 1 ، ص 210، ط 2، بيروت.

((فهل ترى أن غولد زيهير قد احتلّت عليه الأمّر؛ أم أنه خلط فيه زوراً وبهتاناً!؟)).⁽¹⁾ وأجب بما تراه، فلن يتصل هذا الالتحالط أو التخليل إلى الضوابط العلمية، إن لم تقل الأخلاقية، بسبب.

2- قطع صلة حديث الأحرف السبعة - ببياناً - باختلاف القراءات: وهو ما يقرره غولد زيهير⁽²⁾: فبعد أن قال إن هذا الحديث - أنزل القرآن على سبعة أحرف - ((صار نقطة البدء وحجر الأساس لإحقاق علم القراءات الذي ازدهر فيما بعد)), أردفه بقوله عن الحديث: ((وهو في معناه الصحيح... لا علاقة له في الأصل ببياناً باختلاف القراءات)), ثم بعد بضعة أسطر أيضاً يقول إن الحديث استخدم ((في الدلالة على التصويب المقيد ببعض النظم والشروط للقراءات السائدات، وذلك لما روي من أن الرسول أصدر هذا المبدأ الأساسي، حينما عرضت عليه اختلافات في قراءة نص القرآن)).

وهو فيما يذكره هنا يقطع صلة القراءات القرآنية بمصدرها الإلهي - الأحرف السبعة -، ويستند تصويبها كلها إلى مبدأ أصدره الرسول صلى الله عليه وسلم، بعد إسناد ازدھار علمها - فيما بعد - إلى نقطة البدء في الحديث، ليغفل الجانب الأعظم المنصوص عليه في روایات الحديث كلها، وهو جانب الوحي الذي أنزل به القرآن على سبعة أحرف، تلقاها وأقرأها وقال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم: ((كلها شاف كاف)), ((كذلك أنزلت)) فهي حق وصواب، ولكن ليس لها إلا التلقي والإبلاغ، لا يجید عنه قيد شعرة، فلم يصدر من تلقاء نفسه أمراً بالتصويب المقيد ببعض النظم والشروط

(1) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د. حسن عتر، ص 111.

(2) مذاهب التفسير الإسلامي: غولدزيهير، ص 53-54 ، متابعاً زعيمه نولدكه كما يقول.

للقراءات السائدة، كما يقول غولديزير، بل أُوحى إليه فسأل ربه المعافاة فأحيب بالتسهيل، فبلغه كله وصوب وفق ما تلقى. ((فإن هذا الحديث هو الأصل والعمدة في بيان إنزال القرآن على هذه القراءات المختلفة، وهذا إجماع من علماء الإسلام، لا خلاف بينهم في ذلك، فكيف لا يكون له علاقة باختلاف القراءات)).⁽¹⁾

ومن جهة أخرى يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي⁽²⁾: ((قوله: إن هذا الحديث لا علاقة له في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات، قد توسط بين قولين من كلامه، كل واحد منهما ينفيه، ويأتي على بنائه من القواعد)).
وأرى أن غولد زيهير بذلك التناقض مع الضوابط العلمية يهدف إلى تعليل تعدد القراءات بأسباب رأها هو، ليس من بينها الوحي والإنزال الإلهي على سبعة أحرف، مراعاة لعموم الأمة في كتابها، وعالمية الرسالة في دعوتها.

ولكن غولد زيهير يعللها - متواترة أو شاذة - في موضع من كتابه بأكثر من علة، فمرة بالخطأ بقوله⁽³⁾: ((وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي)) ومرة بالإضافة الموضحة فيقول⁽⁴⁾: ((وطائفه أخرى من القراءات الظاهرة في هذه الدائرة تنشأ من إضافة زيادات تفسيرية، حيث يستعان أحياناً على إزالة غموض في النص بإضافة تمييز أدق، يحدد المعنى المبهم، ودفعاً لاضطراب التأويل)), وثالثة: بما يحلله من دلالة الألفاظ ويراه

(1) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، الشيخ عبد الفتاح القاضي: 193-194.

(2) المرجع السابق في الموضع نفسه.

(3) مذاهب التفسير الإسلامي: ص 8.

(4) المرجع السابق، ص 15-16، 21.

خشية استعمال عبارات غير لائقة كما يقول⁽¹⁾: ((وهنا أراد بعض القراء استبعاد هذا التخوف بتغيير يسير في النص)). على طريقة اليهود أجداده، ورابعة: بما يزعمه⁽²⁾ من ((إهمال الناسخ...، أو خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ)).

3- وصف غولديزير⁽³⁾ حديث الأحرف بغموض الدلالة، وعدم وضوح موقف العلماء منه. ولا يستقيم هذا الوصف مع تمام اعتمادهم بالقرآن الكريم وما يتصل به أيما اعتماد، بلغ بعضهم إلى حد إفراد الأحرف السبعة بالتأليف، وما كثرة الأقوال المنقولة عن العلماء في المراد بالأحرف السبعة، والتي عدها هو نفسه هنا 35 وجهاً إلا دليلاً يعلمه غولد زيهير على ذلك، فینقض به قوله، أو ينقضه هو بقوله – بعد ذلك – ((وقد ألف أبو شامة كتاباً خاصاً في وجوده التفسير المختلفة لحديث الأحرف السبعة)).⁽⁴⁾

4- وصف⁽⁵⁾ حديث الأحرف السبعة بأنه ييدي شبههاً كبيراً برأي التلمود⁽⁶⁾ في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد، وهو في هذا المطعن يُنزع

(1) المرجع السابق، ص 32.

(2) المرجع السابق، ص 46.

(3) انظر: المرجع السابق، ص 53.

(4) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 60 ، يقصد كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة، ت 665هـ.

(5) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(6) التلمود: تعاليم وروایات شفوية يتناقلها حاخامات اليهود من جيل إلى جيل (انظر: الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، د. علي عبد الواحد وافي، ص 10، دار نهضة مصر للطبع والنشر، بدون تاريخ).

عن أصله اليهودي، كما نزع عنه في غير هذا الموضع⁽¹⁾، ثم هو يتناقض فيما يشتبه به، كدأبه المتعمد.

5- إسناد تصويب القرآن إلى الخليفة عمر، فهو الذي قرر: ((أن القرآن صواب كله، وفي رواية: كاف شاف ما لم تجعل آية رحمة عذاباً، وآية عذاب رحمة (طبرى ج 1 ص 10)»⁽²⁾). انتهى كلام غولد زيهير الذي نسبه إلى الطبرى في تفسيره، فتعمد التحريف بالكذب عليه فيما أسنده هو من متن الحديث إلى روایة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لأن تصويب القرآن قرار أصدره الخليفة عمر بعد، مع أنه هو الذي اختلف مع هشام بن حكيم حين سمع قراءته، فرفع الأمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أمر مشهور في حديث مرفوع عند جميع العلماء - ومنهم الطبرى⁽³⁾ أيضاً - إلى النبي صلى الله عليه وسلم - ، وقد التزموا جميعاً بضبط الرواية وتحقيق الدرائية، حسب الأصول العلمية المرعية عند المسلمين، أما المستشرقون بما يعنيهم من الضبط أو التحقيق إلا ما يوصلهم إلى أغراضهم أولاً، فقد التزم غولد زيهير - بعد اطلاعه على الحديث - بـتعمد التحريف والكذب فيما نقله منه عن عمر رضي الله عنه.

يقول د. حسن عتر⁽⁴⁾: ((علما بأن الطبرى قد ذكر روایات كثيرة جداً لحديث الأحرف السبعة، رفعها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر منها هاتين الروایتين. فلقد رفعهما الطبرى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم

(1) انظر: ص 32، 55، 56، من كتابه مذاهب التفسير الإسلامي.

(2) غولد زيهير: مذاهب التفسير الإسلامي: ص 49

(3) انظر: تفسير الطبرى، ج 1، ص 25-27.

(4) الأحرف السبعة ومتزلة القراءات منها: ص 111.

يقف بهما عند عمر رضي الله عنه. فذكر في الرواية الأولى منهمما أن عمر ترافق مع رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قراءة القرآن. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((يا عمر إن القرآن كله صواب، ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة)). وفي الرواية الثانية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف وكاف)). اه. فما رأيك بتحريف غولد زيهير هذا - بعد مشاهدته ما في تفسير الطبرى - أهو جهالة أم سفاهة وحقد؟! وتأمل أمر الذين يثقون بكتبه وكتب أمثاله))

6- الطعن في عدد الأحرف السبعة، مرة من جهة تحديده، وثانية أن له فعلاً سحيرياً في نفوس الساميين⁽¹⁾. وهذا التشغيب مما لا يتفق وطبيعة الأحرف السبعة، من حيث الاعتقاد الدييني بها، فضلاً عن إرادة العدد، الذي هو ظاهر في النصوص النبوية، أو عدم إرادته كما اختاره بعض علماء المسلمين. ((وبحذا يعلم أن ما ذهب إليه غولد زيهير رأي قليم عند العلماء، تأباه الأحاديث الصحيحة، والآثار القوية))⁽²⁾.

(1) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زيهير، ص 54، وكلام د. صبحي الصالح في ذلك، عن الموسوعة الإسلامية بالفرنسية (مباحث في علوم القرآن ، ص 104، بيروت دار العلم، للملايين، ط 6 ، 1969).

(2) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص 195.

مدى التزام الرؤية الاستشرافية للقراءات القرآنية بالضوابط العلمية

تعرض المستشرون للقراءات القرآنية عامة فطعنوا في مصدرها ورجالتها، وأصولها الضابطة لها، ولم يميزوا بين أنواعها على أساس صحيح، ولا ضابط منهاجي.

فزعموا أن القراءات تتبع القارئ حسب رؤيته وتحليله لمعنى الآيات، فله أن يتدخل فيها بالتغيير اللغظي – يسيراً وكثيراً – وهو ما يطلقون عليه حرية القراءة بالمعنى، كما طعنوا في الأركان الثلاثة للقراءات، وهذه بعض شبهاهم:

أولاً: من جهة ثبوت القراءات القرآنية

1- يدعى غولدزبهر أن كثرة قراءات الصحابة واحتياراهم الشخصية جعلت القرآن ((يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات)⁽¹⁾، حيث المعول على المعنى لا على اللفظ، إلى أن حاول عثمان جمعه، ليحد من الحرية الفردية التي كانت سائدة في تلاوة القرآن. فيقول: ((فيما يتعلق بإقامة النص المقدس في الإسلام الأول، كانت تسود حرية مطردة إلى حد الحرية الفردية كأنما كان سواء لدى الناس أن يرووا النص على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية.. فالمعول إذًا في المرتبة الأولى على المعنى الذي يستبطنه النص، لا على الاحتفاظ المتناهي في الدقة بقراءة معينة.

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زبهر: ص4.

وهو رأي انتهى – فيما يتعلق بتلاوة القرآن في مراسم العبادة – إلى القول بجواز قراءة النص المطابق للمعنى وإن لم يطابق حرفيّة اللفظ (القراءة بالمعنى)⁽¹⁾ كما ينقل عن: نولدكه ج 1، ص 50 (الطبعة الثانية)، متابعا له قوله: ((لأنه إذا كان المعنى لن يناله تغيير، بل يزداد وضوهاً في بعض الأحيان، فمن الجائز أن تستبدل بكل طمأنينة من الكلمة غامضة أخرى أوضح منها)).⁽²⁾ وفي عرض من الذكر صرخ غولد زيهر بمحفظته من مطعناته هذا فقال: ((أما أن مثل هذه الحرية، التي لا تشجع الإيمان الثابت بمحضها نص الوحي المقدس... إلخ))⁽³⁾.

-2- ويربط بلاشير هذه الحرية المزعومة بأسباب تاريخية وسياسية دعت إليها في نظره فيقول في كتابه (المدخل إلى القرآن: 69-70) ما نصه: ((خلال الفترة التي تبدأ من مبايعة علي، عام 35هـ، حتى مبايعة الخليفة الأموي الخامس، عبد الملك، عام 65هـ، كانت جميع الاتجاهات تتواجه، فالمصحف العثماني قد نشر نفوذه في كل البلاد،... وبالنسبة إلى بعض المؤمنين، لم يكن نص القرآن بحروفه هو المهم، وإنما روحه، ومن هنا ظل اختيار الوجه (الحرف) في القراءات التي تقوم على الترافق الحض - أمرا لا يأس به، ولا يثير الاهتمام. هذه النظرية التي يطلق عليها (القراءة بالمعنى) كانت دون شك من أحطر النظريات، إذ كانت تكل تحديد النص إلى هو كل إنسان)).⁽⁴⁾

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زيهر: ص 48، 49، 51، باختصار. مستمدًا من نولدكه Neue Beitraege Z. semit. Sprachwissenschaft 3 unten

(2) المرجع السابق، ص 27.

(3) المرجع السابق، ص 52.

(4) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين: ص 84-85 باختصار.

3 - ويشير مستشرق ثالث وهو آرثر جفري إلى أثر هذه الحرية في القراءة فيما يسميه التطور في القراءات القرآنية إلى درجة التغيير والتحوير فيقول - في تقديميه لكتاب المصاحف لابن أبي داود ص 3 حين نشره محققا، وألحق⁽¹⁾ به ضعف حجمه قراءات شاذة - ما نصه:

((نشر في أيامنا هذه علماء الشرق كثيراً مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه، ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور في قراءاته، ولا ندري على التحقيق لماذا كفوا عن هذا البحث، في عصر له نزعة خاصة في التنقيب عن تطور الكتب المقدسة القديمة، وعما حصل لها من التغيير والتحوير ونجاح بعض الكتاب فيها)).⁽²⁾.

نقد رؤية المستشرقين:

ورؤية المستشرقين - هؤلاء الثلاثة وغيرهم - لا تتفق والأصول العلمية، وتکذبها الحقائق التاريخية الثابتة بالواقع، والمنقولة بالتواتر.

قراءة الصحابة للقرآن الكريم لم تكن إلا بقراء النبي صلى الله عليه وسلم إياهم، ومراجعتهم إياه دائماً، ومن ثم ترافعهم إليه - عند الاشتباہ - لبيان الصواب والحق، للالتزام الدائم به. ((وحاشا الصحابة والتابعين أن يقولوا في القرآن برأي، مجرد رأي، دون سند مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما

(1) ملحق كتاب المصاحف بعنوان: Qur'an، طبعة ليدن، 1937: (تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 82).

(2) المستشرقون والقرآن الكريم، د. محمد أمين حسن بي عامر، ص 305-306.

بالنا باهتمامهم أَهْمَمْ عبتو بالنص القرآني، إضافة وتقويمًا وتوجيهها إلى أغراضهم العقائدية⁽¹⁾.

لم تكن القراءات الصحابة - أولاً، ولا من بعدهم من التابعين فمن بعدهم - أبداً دوافع شخصية في اختيار قراءة ما، فضلاً عما يزعمه المستشرقون من حرية مطردة سائدة إلى حد الحرية الفردية، فلا سبيل إلى اضطراب في النص القرآني منذ تلقاء الرسول صلى الله عليه وسلم، وعنده الصحابة فمن بعدهم.

يقول د. محمد أبو شهبة⁽²⁾: ((إن المعول عليه في حفظ القرآن الكريم هو التلقي الشفهي، فعن النبي صلى الله عليه وسلم تلقاء ألف الصحابة العدول الصابطين، وعن الصحابة تلقاء ألف الألف من التابعين.. ولا يزال الاعتماد في حفظ القرآن على الشيوخ الحافظين المتقنين إلى يومنا هذا، وهذا القرآن المكتوب في المصاحف ثبت بحفظ الألوف الذين لا يحصيهم العد وأجمع عليه المسلمون في كل عصر وقطر، وكل ما جاء من روایات تخالفه مخالفة صريحة أو ضمنية فاضرب بهذه الروایات عرض الحائط... ثم ما قيمة التخمينات والافتراضات في بحث يتصل بكتاب يعتبر عند المنصفين خير الكتب السماوية وأفضلها، بل الأرضية؟، ثم أين النصوص الكثيرة التي أيدت فرية قراءة القرآن بالمعنى؟)).

وما يراه المستشرقون من تعدد القراءات اضطراباً وعدم ثبات فإنما هو صورة ما قام في أذهانهم عن كتبهم الدينية التي حرفت، وحالها الآن، بعد

(1) تاريخ القرآن، د. عبد الصور شاهين، ص 96-97.

(2) المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 211-212 باختصار.

الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام. يقول د. محمد عبدالله دراز⁽¹⁾: ((يبدو أن المبشر الإنجليزي (آرثر جفري) قد وقع تحت تأثير التاريخ المسيحي الذي ألف دراسته، إلى درجة أنه يكاد يكون قد نقله بأحداته الكاملة أثناء بحثه في الحال الإسلامي. فالواقع أنه يحاول أن يثبت أن النص القرآني قد مر بأطوار تشبه من جوانب كثيرة ما مر به الإنجيل)).

أما قراءات القرآن الكريم فلم تحدث اضطراباً في نصه، ولا سبيل إلى ذلك أصلاً في وحي الله، فهي (كذلك أنزلت) و(كلها شاف كاف) فتعددها واحتلافها هو من باب التنوع والتغاير، لا من باب التناقض والاضطراب، وحاشا كلام رب العالمين أن يعتريه اضطراب أو عدم ثبات أو تطور كما يرى المستشرقون.

يقول الإمام ابن الجوزي يرحمه الله⁽²⁾: ((إن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف نوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا حال أن يكون في كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْكَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أُخْرَى فَأَكْثِرُهَا﴾ [النساء: ٨٢]).

إن تعدد القراءات القرآنية حقيقة واقعة في الحياة الإسلامية بوحي الله، التزمها الصحابة وثبتت بطريق التواتر الذي لا شك فيه، فلم ينشأ عنها تعارض أو اضطراب بل كلها يظاهر بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض⁽³⁾، بحيث

(1) مدخل إلى القرآن الكريم، ص 45.

(2) النشر، ج 1، ص 49.

(3) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، الشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 12، وانظر: ص 18 منه.

تعتبر القراءة مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله⁽¹⁾، فلا مجال لما يزعمه المستشرقون من اضطراب أو تناقض، يراه غولديهير أو بلاشير أو غيرهما.

ولكن المستشرقين يتعلمون الطعن في مضمون النص القرآني أيضاً مع الطعن في صدور نقلته الأولين ومن بعدهم، فيرکبون إلى غرضهم كل مركب، مع أنهم يعلمون توقف الصحابة عند تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم كل شيء، وخاصة القرآن الكريم حسبما أقرأهم ولقنه، وأيضاً أرzmهم به، ثم يعلمون أن قراءات الصحابة التي اتصلت بقراءات القراء المعروفي لم تنقل إلا بالتواتر، وعلى نجدهم يسير المسلمون من بعدهم إلى الآن.

وإذا لم يكن للنبي المعصوم صلى الله عليه وسلم أن يتدخل في القرآن الكريم من تلقاء نفسه، كما يخبر الله سبحانه وتعالى عنه، فمن باب أولى أن لا يكون لغيره قراءة بالهوى تخرج بالقرآن الكريم عن حده الإلهي ووصفه المنزل عليه.

يقول الشيخ الزرقاني رحمه الله⁽²⁾: ((ثم أضعف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس، الآياتان ١٥، ١٦: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا

(1) مجموع الفتاوى، ج ١٣، ص ٣٩١.

(2) منهاج العرفان، ص ١٣٣.

بَيْنَتِي قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَتِي بِقُرْءَانٍ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ
 قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ
 إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوَّهُ
 عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرِكُمْ بِهِ فَقَدْ لِيَثُ فِيْكُمْ عُمْراً مِنْ قَبْلِهِ
 أَفَلَا تَعْقِلُونَ

وأما ما يتعلل به المستشركون لزعم حرية القراءة بالمعنى، فيقول عنه ابن الجوزي رحمه الله⁽¹⁾: ((وأما من يقول إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يحيط القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: ((نظرت القراء فوجدتهم متقاربين⁽²⁾ فاقرءوا كما علّمتهم))، نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوا عن النبي صلى الله عليه وسلم قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويعني منه، فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير في القرآن)).

(1) النشر، ج 1، ص 32.

(2) ساق ابن منظور في (لسان العرب - مادة قرأ) هذا الخبر بلفظ: تسمعت للقراءة فإذا هم متقاربون (روايه اللحيانى ولم يفسره... مفاجأة من القراءة). ويفسره بعضهم بقوله: أي يسمع بعضهم بعضاً. انظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرائي والأحكام الشرعية، د. محمد الجبش، ص 32، وملاحظة الخط في (متقاربين) وجواز إسقاط همزها في المخطوطات أقول: فلتبحث الدالة في ضوء هذا أيضاً (الباحث). الصواب أن معنى أثر ابن مسعود رضي الله عنه : ((فوجدتهم متقاربين)) هو تساوي القراء الذين أدركهم ابن مسعود في القراءة. وورد الأثر بهذا اللفظ في المعجم الكبير للطبراني، والسنن الكبرى للبيهقي وغيرهما. أما ما ذكره الباحث منسوباً لرواية اللحيانى بالهمز ((إذا هم متقاربون)), فالمعنى كذلك فيه معنى المساواة والمقاربة؛ لذلك أورد ابن منظور حديث أبي في وصف طول سورة الأحزاب في نزولها الأول، فقال: ((إن كانت لنقارئ سورة البقرة)) أي: لتوازيها في الطول. وتمام أثر ابن مسعود يعزز هذا المعنى إذ قال: ((فاقرءوا كما علمتم وإياكم والتنطبع)) (الحننة العلمية)

ويقول مكي بن أبي طالب في (الإبانة)⁽¹⁾: ((إن الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر..، فكان كل واحد منهم يقرأ كما عُلِّم، وإن خالف قراءة صاحبه..، وحديث عمر مع هشام بن حكيم مشهور...))⁽²⁾.

وحين يتحدث المستشرقون عن اختلاط مزعوم في النص القرآني بسبب قراءاته فإنهم كثيراً ما يقعون في التناقض والاضطراب، وهو ما يظهر فيما تناوله غولديزير من مسائل، وادعاه من دعاً حول القراءات القرآنية في كتابيه: مذاهب التفسير الإسلامي، والعقيدة والشريعة في الإسلام⁽³⁾، وغير ذلك، إذ لم يلتزم منهاجاً منضبطاً في عرض ما يراه شبّهات فهو يقول⁽⁴⁾ مثلاً:

((وطائفة أخرى من القراءات الظاهرة في هذه الدائرة تنشأ من إضافة زيدات تفسيرية، حيث يستعان أحياناً على إزالة غموض في النص بإضافة تمييز أدق يحدد المعنى المبهم، ودفعاً لاضطراب التأويل، وقد رويت أمثل تلك الزيدات عن اثنين من صحابة الرسول بوجه خاص، تظهر في قراءتيهما على وجه العموم أشد الاختلافات التي تمس حتى مخصوص السور وعلى الرغم مما نال النص القرآني في قراءتيهما من تغييرات بعيدة المدى فقد تمتوا بالإجلال بيد أن هذين الصحابيين ليسا بالوحيدين اللذين نسب إليهما إدخال زيدات على النص المشهور للقرآن، بل روی ذلك أيضاً بين حين وآخر عن آخرين. وليس

(1) ص 46-47 باختصار.

⁽²⁾ انظر البخاري (23/9) مع الفتح برقم 4992.

(3) انظر: ص 69 منه وغيرها حيث يزعم فيه أيضاً اضطراب نص القرآن الكريم.

(4) مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زيهر، ص 15-21.

بواضح حقاً ما قصد من هذه الزيادات: هل قصد أصحابها من ذلك إلى تصحيح حقيقي للنص، أو إلى إضافة تعليقات موضحة فقط؟).

يقول د. عبد الحليم النجار، تعليقاً على بعض مواضع من أقوال غولد زيهير، في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي، من ترجمته⁽¹⁾:

((وأعجب من ذلك تجنب المؤلف في افتراض أن هناك قراءة أصلية، وأخرى محرفة أو مصحفة، وقد ظهر أنه يبني على غير أساس، وأن ما يزعمه قراءة ليس من القراءات في شيء)، ومثل المترجم لبعض هذا التجنب، ثم أضاف: ((العجب أشد العجب من تسرع غولد زيهير إلى الحكم بأن الزيادات تؤثر في نشأة القراءات، مع أنه سيذكر بعد قليل أنه ليس بواضح حقاً ما قصد من هذه الزيادات..؟ إلخ،... فما هذا التناقض؟)).

وكثيرة هي صور التناقض في أقوال غولد زيهير، حتى إنه ناقض نفسه عشرات المرات، وتجنب في كثير من المواطن كما يقول عنه بعض الباحثين⁽²⁾.

وعلى ذلك فاتح عثمان - رضي الله عنه - بمحاولته توحيد نص مضطرب لا محل له أصلاً، إذ النص القرآني ذاته وحي قطعي ثابت متواتر الحفظ، إلى أن دونه عثمان في عدة مصاحف، إثباتاً وتوثيقاً لقراءاته الصحيحة، ونشرها عملياً لها في الآفاق بأكثر من وسيلة.

يقول د. محمد عبد الله دراز⁽¹⁾: ((وفي رأينا أن نشر القرآن الكريم بعناية عثمان كان يستهدف أمرين، أولهما: أن في إضفاء صفة الشرعية على القراءات

(1) تعليقات على ترجمة كتاب "مذاهب التفسير الإسلامي" لغولد زيهير: للمترجم د. عبد الحليم النجار، بкамاش ص 13، 15 من الكتاب.

(2) انظر: المستشرقون والإسلام، د. محمد أمين حسن بنى عامر، ص 424

المختلفة التي كانت تدخل في إطار النص المدون ولها أصل نبوي مجمع عليه وحمايتها، فيه منع لوقوع أي شجار بين المسلمين بشأنها. لأن عثمان كان يعتبر التماري في القرآن نوعاً من الكفر. ثانيهما: باستبعاد ما لا يتطابق تطابقاً مطلقاً مع النص الأصلي، وقاية للMuslimين من الوقع في انشقاق خطير فيما بينهم، وحماية للنص ذاته من أي تحريف».

ثم لا سبيل لأحد من المسلمين – لإيمانه المطلق بالقرآن – إلى التدخل في نصه بزعم ما، ولا أن يدور بخلده احتياج هذا النص المقدس إلى أي تدخل فيه، حتى من النبي – الموحى إليه به – صلى الله عليه وسلم.

يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله⁽²⁾: «فلو كان قصد عثمان توحيد النص القرآني لكتبت المصاحف بصورة واحدة، ولم يكن بينها اختلاف ما، فكتابتها على هذه الصورة المختلفة، والكيفيات المتعددة دليل واضح على أن عثمان لم يعمد إلى توحيد النص، وإنما عمد إلى حمل الناس على ما ثبت من القراءات بطريق التواتر دون ما لم يكن كذلك».

وعلى ذات الطريقة الاستشرافية يقدم غولد زيهير⁽³⁾ تفسيرات – تقوم في نفسه – للقراءات (المخالفة للنص المتلقى بالقبول) ويسميها بواعث، أو ملاحظات موضوعية ونحوها، تقوم على تحليل القراءة ببيان مدلولها فقد (تبدو غير لائقة أو غير متفقة مع وجهة النظر إلى وجوب تعظيم الله ورسوله) – كما يقول – مثلاً فتغير

(1) مدخل إلى القرآن الكريم، ص 43.

(2) القراءات القرآنية في نظر المستشرقين والملحدين، ص 20.

(3) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 31-33.

بتغيير لفظي يسير في النص إلى ما يليق، ويسمى غولد زيهر هذا التدخل بالتغييرات التنزئية ويمثل له، في تحبط يجعل المترجم يصفه معلقاً بحاشية الصفحة⁽¹⁾ قائلاً: ((إن هو إلا خيال صبياني لا يحييك إلا في نفس غولد زيهر وأمثاله)).

وقد ساق هذا المستشرق – من نفسه أيضاً – باعث التغييرات التنزئية على القراءات المتواترة أيضاً، فادعى⁽²⁾ أنه دفع إلى تغيير بسيط في حركات بعض الحروف ليحل ضمير المخاطب محل ضمير المتكلم في قول الله تعالى: ﴿بَلْ عَجِّبْتَ وَكَسَخْرُونَ﴾ [الصفات: ١٢]، وأيضاً لبني الفعل المضارع (يغل) في آية ١٦١ من سورة آل عمران من المعلوم إلى المجهول، وغير ذلك من قراءات متواترة يطعن فيها بالأحرى قبل غيرها.

يقول د. عبد الوهاب حموده عنه⁽³⁾: ((رأيت إلى إصراره على أن القراءات كانت تقرأ بالرأي والاجتهاد، لا أنها رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كل ذلك ليبعث الشك، ويثير الارتياح، وهو قصد من مقاصد الاستشراق عندهم)).

(1) المرجع السابق، ص 32.

(2) المرجع السابق، ص 33-35.

(3) في القراءات واللهجات، ص 199.

ثانياً: من جهة أركان القراءات القرآنية

1- الطعن في ركن القراءات الأول (السند)

تتمثل شبّهات المستشرقين الطاعنة في سند القراءات القرآنية واتصالها بالوحي عن طريقه في مزاعم عديدة متنوعة حول رجال هذا السند، وهم القراء في كل طبقة، وأولئك الصحابة رضوان الله عليهم، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأثار عدد من المستشرقين تساؤلات باتّهامات وتعريفات، كما صرّح آخرون وشكّلوا في أمانة الصحابة، وكتبة الوحي منهم خاصة، ووصمّوا جهودهم في مجال القرآن والقراءات بتغليب التّزّعات النفسيّة كالغيرة، وحب التّملّك، وتقدّيم المصالح المشتركة، والروابط النّسائيّة، ونحو ذلك مما في أقوال بلاشير، وغولد زيهير⁽¹⁾ فيما نقله عن: كازانوفا، ونولدكه، وشيفالي، وغيرهم كثيرون.

1- فالمستشرق بلاشير⁽²⁾ يتساءل عن مدى الثقة التي يستحقّها كتاب الوحي، وإذا كنا نستطيع أن نثق ببعضهم... إلخ ليثبت بذور الشك في أمانة الكتبة والقراء.

ثم هو أيضاً يتساءل حول صحف أبي بكر وهل هي معترف بها من الجميع؟ ليجيب⁽³⁾: ((كلا، إذ إن هذه الصحف كانت ملكاً خاصاً لأبي بكر

(1) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، هامش ص 51.

(2) انظر: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 54، 56.

(3) المدخل إلى القرآن: بلاشير، ص 33-34 باختصار، نقاً عن: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص

.108

وعمر بصفتهم الشخصية، لا للخليفة رئيس الجماعة،... ولنا أن نتساءل عن إمكان أن تصدر محاولة عمر عن سبب آخر: هو الرغبة في تملك نسخة شخصية من الوحي كما كان يملكتها الصحابة آخرون للنبي صلى الله عليه وسلم،.. ييدو أنه من المستحسن ألا يكون رئيس الجماعة في وضع أقل من بعض الصحابة من هم أحسن حالاً).

ثم يطعن مباشرة بقوله⁽¹⁾:

((بيد أنها نلمح من أول وهلة، إما سوء تصرف لدى الخليفة، وإما بعض النوايا المستترة... فالخليفة الذي كان روح المشروع... يعد الممثل الحقيقي للأستقراطية الملكية، - يقصد عثمان رضي الله عنه - فقد كانت لديه جماعة متحالفة مع هذه الأستقراطية، وتعمل غالباً باسمها... أصحاب الخليفة، تربطهم فيما بينهم النساء، وقد جمعت بينهم مصالح مشتركة... إلخ)).

2- ويتمدد غولد زيهير اتهام الصحابة والقراء من بعدهم بالتساهل في توثيق نقل القراءات القرآنية بالإسناد الصحيح في قوله⁽²⁾: ((فإن الاستناد على حجج موثوق بها ليس أمراً عسيراً، مادام ذلك راجعاً إلى مجرد اعتماد شفوي)). فهو يقرر أن مجرد إسناد القراءة إلى بعض ثقات معترف بهم، واعتمادهم إليها شفهياً، يمنحها الثقة والقبول، ومن ثم الانتشار، مغفلأً عن عدم ضابط

(1) المرجع السابق، ص 56-60 باختصار، نقاً عن: تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 185 .187

(2) مذاهب التفسير الإسلامي: ص 56

الإسناد المتواتر الدائم الذي ((هو الأصل الأعظم والركن الأقوم))⁽¹⁾ ليarah هو مجرد اعتماد شفوي وليس منهجاً أساسياً دقيقاً محكماً.

وهذه الرؤية الاستشرافية للسند، ركن القراءات القرآنية الأول، لا تتفق والضوابط العلمية لها حسب ما يدعى المستشرون من التزام المنهج العلمي الحايد.

فالمنهج العلمي في توثيق نقل القراءات القرآنية، نقاً منضبطاً، من شيخ إلى تلميذ، يتطلب المعرفة والإحاطة بتراث الشيوخ ورجال السنن عموماً، وأحوالهم علمًا وسلوكاً مؤيداً بالواقع المنقول عنهم، حسب أصول علم الرواية ومقتضيات التوثيق، ووجوب الاعتماد الكلي عليها في الدراسة، لتوثيق ما يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم عن الوحي.

ولقد توافرت هذه الأصول لدى علماء المسلمين – والقراء منهم بالأولى – فالالتزاموها وضبقوها بمقتضاهما القراءات القرآنية وسائر ما تحمله الأسانيد من نصوص.

يقول د. محمد عبد الله دراز⁽²⁾: ((وكل ما عُني به صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لإثبات صحة النص القرآني هو المطابقة الحرافية لكل جزء منه، طبقاً لما نزل ودون في البداية بإملاء الرسول صلى الله عليه وسلم، وتلي فيما بعد أمامه، وحمل تصديقه النهائي قبل وفاته. وهذه الموضوعية المطلقة هي الباقية والخالدة على مدى الدهر تشهد لهم لا عليهم)).

(1) التشر لابن الجوزي، ص 10.

(2) مدخل إلى القرآن الكريم ، ص 49

بيد أن هذه الأصول الموضوعية المطلقة لم يلتفت إليها كل من بلاشير، أو غولد زيهير من الأساس، فيما يسوقانهما – وكل المستشرقين – من شبكات تتجلى فيها المغالطات التي يقيم عليها كلّ شبهته، أو يغمز بها في تساؤله حول أمانة الصحابة في نقل القرآن الكريم، بالتلاوة والكتابة، والنسخ والنشر في الآفاق، ولتجليه هذه المغالطات مواضع آخر تؤكد انحراف منهج المستشرقين عن الأصل الصحيح إلى ما يقصدونه ويرونه قدحاً في رجال القرآن الكريم وقراءاته.

فمن عهد الصحابة رضوان الله عليهم، والقراء يتهمون أسلوب التلقين للقرآن الكريم بالمشافهة والإسماع، وتتوالى عليه طبقاتهم، تعبداً به، وتفانياً في حبه وخدمته والمحافظة عليه والالتزام بآدابه في سائر شؤونهم، التزاماً دقيقاً، نابعاً من الاعتقاد بقدسيّة كلام الله تعالى.

يقول د. عبد الفتاح شلبي⁽¹⁾: ((والمطلع على كتب القراءات في تسلسل النقل وفي طرقه يجد مثلاً أعلى من إحكام الضبط، والتدقّيق البالغ غايتها في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكلماته، وآياته، وطرق أدائه، ويكتفي أن تقرأ الأسانيد المختلفة في سرد مشاهير من قرأ بالعشرة وأقرأ بها في الأمصار لتعلم حرص المسلمين على كتاب الله، وأن يعتوره تحريف أو يبعده عن النقل بالسند الصحيح)).

الأساس في صحة السند وهو اتصال الرواية من العدول الضابطين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع – أو يحيل كلية – ما يسميه غولد زيهير

(1) رسم المصحف العثماني، وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، ص 47 باختصار.

(مجرد اعتماد شفوي) تقبل به القراءة، أو يسمح بتغيير أساسي في صياغة النص القرآني، فيما يزعمه أيضاً من حرية القراءة بالمعنى بناء على هذا الاعتماد وغيره. هذا فضلاً عن ضرورة اشتهر الرواية بالقراءة لدرجة استفاضتها وتواترها بين القراء الضابطين ونقلهم لها لشقتهم بها، وبنـى يلتزمها، وقت التلقي عن الرسول صلى الله عليه وسلم فمن بعده من الصحابة ثم التابعين فمن بعدهم، وهكذا يتتابع الآخر الأول، على سنن أن القراءة سنة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها ضرورة.

يقول د. محمد أبو شهبة⁽¹⁾:

((إن العمدة في القرآن وحفظه هو التلقي والسماع من النبي صلى الله عليه وسلم، أو من سمع منه، أو سمع من سمع منه، وهكذا حتى وصل إلينا غضاً كما أنزل)).

2- الطعن في ركن القراءات القرآنية الثاني (رسم المصحف)

يراد برسم المصحف: الوضع الذي أثبته عثمان - رضي الله عنه - ومن معه من الصحابة من كلمات القرآن وحرفوـه في المصـاحـفـ التي نـسـخـهـاـ، ثم أرسـلـ منـهـاـ إـلـىـ الـأـمـصـارـ.

فالرسم، لغة: الخط والأثر وهو ((تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها)). والمراد بالمصحف: المصـاحـفـ العـثـمـانـيـةـ التي أـجـعـلـتـ عـلـيـهـاـ الصـحـابـةـ،...ـ هـذـاـ الرـسـمـ الذـيـ أـجـمـعـتـ عـلـيـهـ الأـمـةـ وـتـلـقـتـهـ بـالـقـبـولـ بـتـرـيـبـ

(1) المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 386.

آياته، بل كلماته، بل حروفه، ليس لنا إلى إنكاره من سبيل، وأصبح مصحف عثمان الإمام والدليل⁽¹⁾.

ولقد تحملت جميع المصاحف العثمانية وجوه القراءات القرآنية الصحيحة كلها كتابة، بعد أن تحملها الرجال مشافهة من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصدره مباشرة، إلى الأمسكار التي انتشروا فيها يعلمون القرآن الكريم، كل بما تلقى عنه - ولا غيره - من وجوه كلها صواب، شاف كاف.

وحسبما سمي يرتبط هذا الخط بالتدوين الثالث⁽²⁾ للقرآن الكريم، الذي أمر به الخليفة الثالث عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه، وقام عليه وبه معه جمهور الصحابة ثم أجمعوا عليه⁽³⁾ فالالتزامه الأمة، وقفوا على القرآن الكريم، ورسماً لحروفه وكلماته وحده، حيث «إنه رسم بطريقة خاصة ترفع الخلاف الذي وقع فيه القراء، وأحدث بين الناس شغباً»⁽⁴⁾.

ومع انتشار القرآن الكريم في الأعصار والأمسكار كان لا بد من اعتبار هذا الرسم ضابطاً كتابياً ثابتاً لحروفه وكلماته، وتتوافق له وبه شروط التناقل من جيل إلى جيل، بالتعليم والنشر بين الناس، ويوصف أيضاً ببعض خصائص القرآن الكريم بالتبعية بعد أن أجمع عليه كبار الصحابة وارتضته الأمة الإسلامية كلها ((وورثته تركة عن أكابر الصحابة، وهم الأعرف بكتاب الله، الذين

(1) رسم المصحف، د. عبد الفتاح شلبي، ص 9-10 باختصار.

(2) انظر: الأحرف السبعة للقرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عبد المهيمن طحان، ص 62-63.

(3) يقول مكي بن أبي طالب: " وساعدته على ذلك زهاء أثني عشر ألفاً من الصحابة رضي الله عنهم والتبعين واتبعه على ذلك جماعة المسلمين "، الإبانة، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، ص 32.

(4) جواهر العرفان، د. رؤوف شلبي، ص 387.

شاهدوا الوحي، والنبي صلى الله عليه وسلم، وأجمع عليه المسلمون جميعاً حتى
صار الرسم العثماني خاصية من خصائص القرآن الكريم⁽¹⁾.

وهذا الركن إذا ما لمحنا فيه استمداده من كتابة الوحي بين يدي النبي
صلى الله عليه وسلم بإملائه⁽²⁾، وأن الكتبة أولاً –وهم بعض الصحابة– هم
الذين قاموا بهذه الكتابة أيضاً، ثانياً وثالثاً، بعد النبي صلى الله عليه وسلم، تبينا
مدى أهمية هذا الركن وضرورته لما شرط له من ضبط وتحقيق لنص وحي مقدس.

وفي الواقع التاريخي نجد أن القراءات القرآنية تتفق وضابط الرسم في
جميع المصاحف –كما أثبته فيها الصحابة– ويتحمل جميع وجهاتها الصحيحة
بلا تعارض، بل يتسع ليشمل كل القراءات، حيث لا نقط ولا شكل، لينضبط
المكتوب –كما يتسع– وفق روايته المنقوله، شفاهة بالإسناد، وتلقينا بالتعليم،
كما كان بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، فتحقق للقراءات القرآنية كل
أصول الضبط وصور التوثيق.

يقول الشيخ الزرقاني –رحمه الله–⁽³⁾: ((كان الاعتماد في نقل القرآن –
ولا يزال – على التلقي من صدور الرجال، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام، إلى
النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك اختار عثمان حفاظاً يثق بهم وأنفذهم إلى
الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولاً ثوابي مبالغة في الأمر وتوثيقا
للقرآن ولجمع كلمة المسلمين)).

(1) المرجع السابق، ص 393 باختصار.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن للزرتشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 1، ص 238، دار المعرفة، 1972م.

(3) منهاج العرفان، ص 337.

وعن أسس ضابط الرسم الكتبي هذا يقول د. عبد الصبور شاهين⁽¹⁾:

((إن الذين استخدموه في كتابة القرآن قد أقاموه على أساسين:

الأول: أنهم كانوا يحسون بملاءمة هذا الخط كوسيلة لحفظ النص — ما علّموه— وكما روي — ومنع تغييره أو تحريفه.

والثاني: أنهم واءموا بين الرمز والصوت بقدر الإمكان. والدليل على ثبوتكما بدهي، هو أن النص قد وصل إلينا سليماً، دون أن يتغير شيء من رسمه،... وأن وراء تصرف أصحابه دواعيهم وفقهم لروح عملهم⁽²⁾،... ومع ذلك فالرسم ليس إلا مقياساً وقائياً، يمنع ما لا يدخل في نطاقه، مما صح من الروايات، فهو يعد المصفاة الأولى التي تمر بها الحروف، فالرسم لا ينشئ القراءة، ولكنه يحكم عليها)).

(1) تاريخ القرآن، ص 209-210 باختصار.

(2) يقول د. عبد الله ابن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: " كما أن رسم المصحف توفيقي سواء كان ذلك بوحي، أم بتوفيق من الله تعالى لنبيه وصحابته، فإنه رسم لم يأت اعتبراً، وإنما هو الوحي الذي نزل الله على نبيه أو يلهمه بعض خلقه " : (الفتح الرياني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، د. محمد محمد سالم مخيسن، ص 10).

مذاهب المستشرقين حول الرسم

يُزعم غولد زيهير أن السبب في ظهور القسم الأكبر من القراءات هو خاصية الخط العربي، فالرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يقرأ بأشكال مختلفة تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها، كما أن عدم وجود الحركات النحوية وفقدان الشكل في الخط العربي يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب مما يؤدي إلى اختلاف دلالتها.. كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة اختلاف القراءات وتعددتها كما زعم كثير من المستشرقين.

1 - يقول غولد زيهير⁽¹⁾: ((وتروج نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة، وعدد تلك النقاط. وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه. ولبيان هاتين الحقيقتين قد تكفي بعض أمثلة فحسب)).

2 - ثم يأتي آرثر جفري متابعاً غولد زيهير في ادعائه أن اختلاف القراءات راجع إلى سببين رئيسيين نتجوا عن التزام رسم القرآن بالخط العربي فتأثرت القراءات بطبيعته من جهتين: الأولى: تحدّد خط المصاحف العثمانية الأولى من النقط. والثانية: عدم ضبط هذا النص بالشكل.

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 8-9.

يقول آرثر جفري في المقدمة التي كتبها لتحقيقه كتاب «المصاحف» لابن أبي داود:

((وكانت هذه المصاحف كلها – يعني مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار – خالية من النقط والشكل، فكان على القارئ نفسه أن ينقط ويشكل هذا النص على مقتضى معاني الآيات. ومثال ذلك (يعلمه) كان يقرؤها الواحد (يعلمه) والآخر (تعلمها) أو (تعلمها) إلخ على حسب تأويله للآية⁽¹⁾).)

وبتلك الدعوى – التي يستشهدون عليها بالشاذ من القراءات، وكذا بمتواترها أيضاً دون تفصيل بين أنواعها⁽²⁾ – يقطعون صلة القراءات القرآنية بالوحى، وما اعتمدت عليه في أصولها من الأحرف السبعة المتعددة، وفي كيفية نقلها بالسند المتواتر، تلقياً ومشافهة، من مصدرها الإلهي في الوحي إلى حملتها ونقلتها الرجال الأكفاء الضابطين لها أيماء ضبط وتوثيق.

ومن جهة أخرى يهدمون ركن القراءات الأول وهو النقل بالسند عن أئمة القراءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الموحى إليه بما كلها (على سبعة أحرف، كلها شاف كاف) والمنبه عليه بقوله صلى الله عليه وسلم: ((فاقرئوا كما علمتم)).

(1) انظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص 102.

(2) يقول د. عبد الرحمن المطرودي عن غولد زهر: " ولذلك فإنه يسوى بين جميع القراءات دون نظر إلى أسانيدها، بل ربما انتصر لقراءة موضوعة أو شاذة على قراءة متواترة للقراء المشهورين "، (القراءات القرآنية، ص 114).

فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يزل يشافه الصحابة بالقرآن، ويبعث منهم المعلمين وهم عديدون، يقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم، حسب ما مع كل منهم من القرآن على غيرهم، فكانت قراءتهم متعددة في حياته صلى الله عليه وسلم، وأقرهم عليها وصوب هذا التعدد لهم، قبل أن تنسخ المصاحف العثمانية وتضبط على رسماها الخاص وجوه القراءات القرآنية فيما بعد، مع ضابطيها الآخرين، وكل الضوابط الثلاثة - فضلاً عن أحدها - لا تُنشئ القراءة، وإنما تحكم عليها.

وفي رد هذه الفرية الاستشرافية التي تدحضها حقائق الواقع التاريخي مع الشواهد النصية نشير أولاً إلى أن ما ارتأه المستشرقون مرجعاً لنشأة قسم كبير من اختلافات القراءات القرآنية، وهو طبيعة الخط العربي وقت تدوين المصحف، كما يتوهون، كان هو ذاته سبباً مساعداً في استيعاب تدوين القراءات الصحيحة في المصحف الإمام، على وجه ميسور جامع لها برواياتها المتعددة المسندة كلها، على تنوعها في كيفية التدوين هذا.

ومن جهة أخرى فإن اللغة العربية بخصائصها الفريدة نطقاً ورسماً، تعد بمنزلة الوعاء الواسع الصالح - وحده - لتلقي الوحي ونقله محفوظاً بوسائلها الضابطة الوعية له، أكثر من غيرها، وبخاصة حين تتعدد روایاته وقراءاته، وكلها حق صواب يعبر عنه لسان عربي وخط عربي، كل منها تميز بخصائصه الفريدة أيضاً، فلن ينشأ عن أحدهما اختلاف أو تنوع غير مقصود للوحى.

إن اختلاف وجوه القراءات القرآنية لم ينشأ (من مجرد ملابسات فنية ترجع إلى الرسم) كما يقول غولد زيهير في مذاهبه⁽¹⁾، لأن الرسم لاحق للقراءات وليس سابقاً عليها حتى ينشئها أو يؤثر في نشأتها.

ونتساءل تاريخياً مع د. عبد الفتاح شلبي⁽²⁾ رحمه الله إذ يقول ثم يجيب: ((ألم ترو الروايات وتداول قبل تدوين المصاحف؟ ثم ألم ترهم كيف كانوا يت Hwyرون ويثبتون؟ ألم يكن القرآن محفوظاً في الصدور قبل جمع القرآن؟ بلـى! فلم يكن اختلاف القراءات بين قراء الأمصار راجعاً إلى رسم المصحف، فهو يرجع إلى أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل، فاحتملت ما صح نقله، وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط)).

ولهذا أرسل الخليفة عثمان رضي الله عنه مع المصاحف المتتسخة رجالاً يقرئون الناس وفقها إلى كل مصر.

وي بيان د. عبد الرحمن المطرودي⁽³⁾ دور الضبط لوجوه القراءات بالرسم فيقول:

((إن رسم المصاحف العثمانية شرط قياسي، وليس شرطاً ضابطاً بمعنى أن رسم المصاحف العثمانية بني على القراءات القرآنية المتواترة، وأي قراءة تخالفه تعتبر غير متواترة، وليس كل قراءة موافقة له قراءة قرآنية. فالمعتمد عليه في قراءة رسم المصاحف هو النقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم)).

.11 (1) ص

(2) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، دوافعها ودفعها، ص 23.

(3) القراءات القرآنية، ص 109 باختصار.

وفي تفنيد ما ساقه آرثر جفري أيضاً شبهةً في أن الرسم باعث على نشأة قسم كبير من القراءات من كلمة (يعلم) واقتراحته على القارئ أن ينقط وبشكل هذا النص على مقتضى (معانٍ الآيات) ليقرأها الواحد (يعلم) والآخر

(تعلم) أو (تعلم) أو (علم) إلخ على حسب تأويله للآية⁽¹⁾... أقول:

قد فندنا لغويًا بعض الباحثين⁽²⁾ فاستعرض أحوال ورود هذا الهيكل الكتائي المحتملة في اللغة العربية، وما تقتضيه كل حال منها من أسلوب مرتبط أيضاً بسياق الجملة، ثم قدم حسراً لورود هذا الهيكل الكتائي في تسعه مواضع من القرآن الكريم جاء في خمسة منها فعلاً مضارعاً، وجاء في أربعة منها مصدرأً محوراً بالباء مضافاً إلى ضمير المفرد الغائب، وذكر نصوصها ثم قال:

((ولو كان جفري ملِمًا بأساليب اللغة العربية وقواعد تركيبها لأدرك أن الهيكل الكتائي الذي مثل به لا يخلو أمره من حالتين، إحداهما: أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوعاً بالنون أو الياء أو التاء. والحالة الأخرى أن يكون مصدرأً محوراً بالباء مضافاً إلى ضمير المفرد الغائب، وأول الفعل المضارع يحكمه السياق... ثم أورد الهيكل المرسوم... ليرى القارئ بالبرهان الاستقرائي فساد ما ذهب إليه آرثر جفري من أن القارئ في المصاحف العثمانية، كان حراً في نقط النص القرآني وشكلاً حسب تأويله للآية... ومن هنا يدرك القارئ أن جفري باستدلاله على دعواه بهذا الهيكل الكتائي الذي ذكره خطط خبط العشواء، وسار في الظلماء، ولو قد كان جفري رجع إلى مضارع (علم) ومصدره المحور بالباء في القرآن الكريم لأدرك فساد برهانه، ولم يكن في عالم الفكر والبحث من المتخبطين)).

(1) انظر: رسم المصحف وأوهام المستشرفين في قراءات القرآن الكريم، د. عبد الفتاح شلي، ص 20.

(2) هو الأستاذ أحمد البيلي، انظر كتابه: الاختلاف بين القراءات، ص 102-105.

وستقتصر في رِدْنَا هذه الفُرْيَةَ على ما احتوته في المثال من قراءات متواترة
ما ساقه غولد زيهير، فمنها بترتيب استشهاده بالآيات، مما يتعلّق باختلاف
وضع النقطة:

1- يقول ابن الجزري⁽¹⁾ رحمه الله في الآية 57 من سورة الأعراف
 ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرِسِّلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيِ رَحْمَتِهِ﴾
 ((واختلفوا في (نشر) هنا والفرقان والنمل، فقرأ عاصم بالباء الموحدة
وضمّها وإسكان الشين في الموضع الثلاثة. وقرأ ابن عامر بالنون وضمّها
وإسكان الشين. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين.
وقرأ الباقيون بالنون وضمّها وضمّ الشين)). اهـ

ففي هذه الكلمة من الآية قراءات أربع كلها متواترة مقطوع بصحّة ثبوتها
وهي: بُشْرًا، ونُشْرًا، ونَشْرًا، ونُشْرًا. لأصحابها القراء على ترتيبهم المذكور.
 ((فتبيّن لك أن مبني ذلك هو توادر الرواية لا هيئة الرسم)⁽²⁾.

2-الموضع الثاني: ما اشتبه به من سورة النساء الآية 94 ﴿يَتَأَبَّهُا
 الَّذِينَ عَامَنُوا إِذَا ضَرَبُوكُمْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا يَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى
 إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الْدُّنْيَا
 فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِ فَمَرَّ اللَّهُ
 عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا ،
 ومن سورة الحجرات آية 6 ﴿يَتَأَبَّهُ الَّذِينَ عَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنِيَ فَتَبَيَّنُوا
 الآية.

(1) النشر، ج 2، ص 269-270.

(2) تعليلات د. عبد الحليم التجار على كتاب مذاهب التفسير الإسلامي لغولد زيهير، من ترجمته، هامش ص 9.

وهنا يوهم غولد زيهير عند سوقه هذا الموضع أن في الآيات شبهة ما
فيقول:

((وفي الآية 94 من سورة النساء وردت حالة كثيرة الإفادة إذ تطبق
الظاهرة المذكورة – اختلاف الدلالة تبعاً لوضع النقط فوق الحروف – آنفاً على
كل حرف تقريباً من أحرف الكلمة فيها...؛ فبدلاً من: (فتبيتوا) قرأ جماعة من
ثقات القراء: (فتشبتو)... ثم ينهي كلامه بقوله: وعلى كل حال لا تسبب هذه
الاختلافات وما شابها فرقاً من وجهة المعنى العام ولا من جهة الاستعمال
الفقهي⁽¹⁾.))

وإذا كان الأمر كذلك فلم التشويش على القراءة في ضبطها أو في
دلالتها؟ وبخاصة مع العلم بأن القراءة متواترة، إلى أئمتها، إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم.

يقول الإمام ابن الجوزي⁽²⁾ رحمه الله عن هذا الموضع: ((واختلفوا في
(فتبيتوا) الموضعين هنا وفي الحجرات فقرأ حمزة والكسائي وخلف في الثلاثة
(فتشبتو) من التثبت، وقرأ الباقيون في الثلاثة من التبين)). انتهى.

فكلت القراءتين متواترتان في الموضع الثلاثة.. فليست إحداهما أصلاً
والأخرى بدلت منها كما توهمه غولدزيهير⁽³⁾.

وما يتعلق بوضع الحركات على الحروف يعبر غولد زيهير عن ما يشتبه به
من وضع الحركات على الحروف وما ينشأ عنه من تغييرات أبعد مدى من حيث

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 9-10.

(2) النشر، ج 2، ص 251.

(3) انظر: الاختلافات بين القراءات، أحمد البيلي، ص 97.

المعنى، ويستشهد عليه بالقراءات المتواترة وبغيرها كالآية 8 من سورة الحجر،
والأخيرة من سورة الرعد، وغيرها فيقول⁽¹⁾:

((آية 8 من سورة الحجر: ﴿مَا نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا

إِذَا مُنْظَرِينَ ﴾ [الحجر: ٨] فتبعاً لاختلاف القراء في قراءة اللفظ الدال على نزول
الملائكة هل هو نَزَّل، أو: تَنَزَّل، أو... (كل هذه القراءات ممثلة في الأقاليم
المختلفة)، تفيد المعنى كل كلمة بما يناسبها: نحن ننزل الملائكة، أو الملائكة
تنزل، بيد أن هذا الاختلاف في الحركات قد يدعو إلى تغييرات أبعد مدى من
حيث المعنى⁽²⁾.

ثم يستشهد على توهمه هذا بالقراءة الشاذة للآية الأخيرة من سورة الرعد.

ومن هذا الباب أيضاً يقدم غولد زيهر صورة من اختلاف الحركات مما
يترب عليه صور من الاختلاف الفقهي وهي الآية 6 من سورة المائدة

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَارْجُلَكُمْ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦]، وهي آية الوضوء في لفظ (وارجلكم) باعتباره معطوفاً
على ما قبله، وهو إما المأمور بغسله، أو بمسحه. والقراءتان بالفتح وبالكسر
متواترتان⁽³⁾.

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 13-14.

(2) المرجع السابق، ص 13-14.

(3) انظر: النشر، ابن الجوزي، ج 2، ص 254.

يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي⁽¹⁾ عن استشهاد غولد زيهير بموضع سورة الحجر بعد أن ذكر قراءاتها المتواترة الثلاث:

((وأما القراءتان الأخريان اللتان ذكرهما غولد زيهير فليستا من القراءات المتواترة، ولا الصحيحة، ولا من القراءات الشاذة ولا يعرف أن أحداًقرأ بإحدى هاتين القراءتين، فهما من صنعه واحتراعه.. وهذا من الأدلة الصادقة والبراهين القوية على أن إهمال الشكل والحركات في المصحف لا دخل له في القراءات مطلقاً اتفاقاً أو اختلافاً، فمراجع القراءات إنما هو الأثر والنقل، لا الكتابة والرسم)).

(1) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص 107-110 باختصار.

3- الطعن في الركن الثالث

وأما الركن الثالث من أركان القراءات القرآنية وهو موافقة اللغة العربية، ولو بوجه ما، فضورته بدھية، لأن القرآن بلسان عربي مبين، فلا تخرج إحدى قراءاته عن وجه ما من وجوه كلام العرب السائغة في لغتهم، والشائعة على ألسنتهم، وهي كلها تدور بين الفصيح والأفصح، إما مجمعًا عليه أو مختلفاً فيه، لقول ابن الجزري⁽¹⁾ – رحمه الله: ((وقولنا في الضابط: ولو بوجهه، نزيد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه، اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح)).

واشتراط الضابط اللغوي هذا يتافق ولسان الوحي الإلهي أولاً، ثم التلقي به، ومن ثم التعليم والنشر به في إطاره الواسع الذي يضم أول ما يضم الرسول صلى الله عليه وسلم – أفتح العرب – وصحابته رضي الله عنهم، ومعظمهم من العرب الخالص، فالالتزام السلامنة اللغوية، أمر أولى لديهم، ((ولم يكن ذلك المقياس موضع نقاش بين المتقدمين من أصحاب رسول الله، ومن التابعين))⁽²⁾.

ومع تعدد وجوه اللغة العربية بتنوع القبائل الكبرى، واتساع ديارها، فإنها تنضبط وفق أصولها وقواعدها المستنبطة من كلام العرب الفصيح، الجموع – شفاهة أو كتابة مما يحتاج به – في دواوينهم.

وإن أول ما يتأيد به الوجه اللغوي هو ورود لفظ الوحي موافقاً له، ومنه القراءات القرآنية، فقد وردت كلها موافقة لقواعد اللغة العربية من وجه أو وجوه

(1) النشر، ج 1، ص 10.

(2) تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، ص 203.

ما، فالقرآن الكريم هو السند الأقوى للغة. يقول د. عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي⁽¹⁾: ((فالذي يوجد في القرآن من الأساليب حاكم على اللغة، ومع التتبع التام لا توجد مسألة واحدة في كتاب الله تعالى إلا ولها وجه في اللغة العربية فصيح مستفيض)).

وبهذا التوافق القائم بين القرآن الكريم بقراءاته القرآنية ولغته العربية تسقط الأوهام الاستشرافية، التي تصورت في القراءات عامة، والشاذة خاصة، تُكَأَّةً لمطاعنها، فتجاهلت علاقة اللغة بالقرآن، ومنزلة كل منهما من الدين، فهذا غولد زيهير⁽²⁾ يغمز المطالبة بوجوب مطابقة القراءات لقواعد اللغة العربية، ثم يقول: ((فقد كانت توجد دائماً رؤوس مستقلة التفكير، لا تعد الظواهر غير المستقيمة في نص القرآن مظاهر تقدير لا تميّز، وإن غض النظر عنها قراء ثقات، معترف بهم، أو تسماحوا فيها)). ثم يتهم القرآن الكريم وجهود العلماء حوله بقوله⁽³⁾: ((وكان بغياضاً إلى علماء الدين ذلك التدخل الذي تبعثه الخلافات المدرسية من قبل علماء العربية على وجه الخصوص، على الرغم من أنهم عادة كانوا يبذلون جهوداً كبيرة في تسوية مشاكل القرآن اللغوية.. نعم في أزمنة أقدم من ذلك حصل الاعتراف أيضاً بقراءات اقتضتها ضرورة المطابقة بين قواعد النحو الدقيقة، وبين صيغ لفظية، وتركيب جملية تخالفها، من ذلك مثلاً

ما جاء في الآية 9 من سورة الحجرات: ﴿ وَإِن طَّالِبَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

(1) في تقديمه لكتاب: الفتح الرباني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، د. محمد محمد سالم محبس، ص 9.

(2) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، ص 62، 64.

(3) السابق، ص 65 - 66 باختصار.

أَفْتَلُوا ﴿ حيث يعود الضمير جمع المذكر (اقتتلوا) على مثنى المؤنث (طائفتان).. وفي أزمنة متأخرة عن ذلك اشتد النكير على استعمال التصحيح النحوي﴾.

وفي هذا المطعن اللغوي يسوق غولد زيهير شاهداً عليه من الآية 9 من سورة الحجرات ليقرر أنها تخالف (قواعد النحو الدقيقة) لأن ضمير جمع المذكر في (اقتتلوا) عاد على مثنى المؤنث في (طائفتان) فلابد من أن تصح هذه المخالفة - في نظره - باختراع قراءة ما مطابقة لقواعد النحوية، وقد بين الشيخ عبد الفتاح القاضي⁽¹⁾ -رحمه الله - وغيره- ما يجهله غولد زيهير والمستشرون من قواعد اللغة العربية، وعلاقتها بالقرآن، فقد جرت الآية الكريمة على أفسح الأسلوب، وأبلغ التراكيب، ذلك أن (طائفتان) مثنى طائفة، وبدهي أن الطائفة تجمع أفراداً كثرين، فحينئذ يكون (طائفتان) في معنى القوم والناس، فأتى بواو الجمع في (اقتتلوا) باعتبار معنى (طائفتان).. ثم قد راعى اللفظ أيضاً في قوله تعالى (فَاصْلُحُوا بَيْنَهُمَا).. فأنت ترى أن الآية الكريمة قد أوفت على الغاية في روعة الأسلوب ورصانة التركيب، وجلال المعنى، وسمو المغزى.

وأما عن علاقة قواعد اللغة العربية بالقرآن الكريم ((فالكلام العربي وفي مقدمته القرآن والسنة مصدر هذه القواعد، منه نشأت، وعنده أخذت، فهو الأصل وهي الفرع، ولا يعترض بالفرع على الأصل))⁽²⁾.

(1) انظر القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص 199-200 باختصار.

(2) السابق، ص 199.

وهذه العلاقة الأصلية معلومة لغولد زيهير، فهو قد نقل عن علماء المسلمين أن العربية تصحح بالقراءة، لا القراءة بالعربية ((فالقرآن يقدم المقياس المصحح للاستعمال العربي الصحيح، لا العكس))⁽¹⁾ ا. هـ. أقول: وإذا كان الأمر كذلك، فأين هي مشاكل القرآن اللغوية؟، وكيف، ومن أين تأتي تلك التي يختلفها المستشركون طعناً على نصه الكريم ووحي الله فيه؟!.

وبننظرة راصدة في واقع القراءات القرآنية، على ألسنة التالين بها إلى كيفيات أداء الكلمات والحروف القرآنية المتنوعة، تتوارد الوجوه المتعددة متفقة تماماً مع اللغة العربية، حتى في استعمالاتنا المعاصرة الأخرى، مما يقطع بانعدام المشاكل اللغوية المزعومة، إلى يومنا هذا، فضلاً عن التيسير والسرعة، كما أراد الله سبحانه بكلامه المعصوم.

ومن جهة أخرى يتهم غولد زيهير المسلمين جمِيعاً وفي مقدمتهم صدور الصحابة وكتاب المصحف بالغفلة والسكوت على الخطأ بقوله⁽²⁾: ((إن النص المتنقى بالقبول يعتمد على إهمال الناسخ.. وفي الموضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية يجب النظر إليها على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ. وفي وقت متاخر فقط اجتهد الذكاء وحدة الذهن في قواعد العربية لتسویغ صحة الموضع المشار إليها من جهة العربية.. أما المدرسة القديمة فلم تحاول ذلك بل آثرت أن تبقى نص الوحي على ما يعتوره من مآخذ،.. وحصل العمل بنفس هذه الوجهة من النظر في مشكلات نحوية أخرى)) كما يراها غولد زيهير وبعد منها

(1) مذاهب التفسير الإسلامي، غولد زيهير، ص 68، وانظر، ص 69 منه.

(2) مذاهب التفسير الإسلامي، ص 46 باختصار.

موضعين — من القراءات المتواترة⁽¹⁾ — خطأ لغوياً يرجع إلى السهو والغفلة، سكتت عنهما المدرسة القديمة، معتمداً على روايات باطلة مردودة بما أجمع⁽²⁾ عليه المسلمون في خط المصحف وقراءاته المتواترة، وموافقتها للغة العربية من حيث يجهل — أو يعرف ويتعمد — غولد زيهير ومعه المستشرقون.

وكثيراً ما يتجلّى خضوع المستشرقين في دراساتهم الإسلامية بعامة لأغراضهم في خطتهم الطاعنة على الإسلام، وعلى كتابه القرآن الكريم وخاصة، فأكثر ما تبرز مظاهر خروجهم عن الأصول العلمية، والأخلاقية أيضاً، في ميدان القراءات القرآنية وخاصة، بداية بإنكار الأصل الإلهي لها في الأحرف السبعة، وإلى الاستشهاد على مطاعنهم بالقراءات الشاذة — المتواترة عمداً — على غير منهج ثابت أو محайд، تقتضيه دراسة موضوعها، وارتباطه بعقيدة المسلمين وحياتهم كلها، ومن ثم التزامهم منهج الحق فيه.

(1) هما الآية 162 من سورة النساء، والآية 27 من سورة النور.

(2) انظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، الشيخ عبد الفتاح القاضي، ص 177-172.

المراجع

- القرآن الكريم.

- كتب السنة النبوية.

- 1 - الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- 2 - الأحرف السبعة للقرآن (وهو قطعة من كتابه ((جامع البيان))، أبو عمرو الداني، تحقيق د. عبد المهيمن طحان، مكة المكرمة، مكتبة المنارة، ط 1، 1408هـ.
- 3 - الأحرف السبعة ومتزلة القراءات منها، د. حسن ضياء الدين عتر، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1409هـ.
- 4 - الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، بيروت، دار الجليل، الخرطوم، الدار السودانية، ط 1، 1408هـ.
- 5 - أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، أ. د. محمد خليفة حسن، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1421هـ.
- 6 - ألفباء، الشيخ محمد بن يوسف المالكي الأندلسي، مصر، المطبعة الوهبية، 1287هـ- وصورة مصورة عنها نشرتها بيروت، عالم الكتب، 1405هـ.
- 7 - تاريخ القرآن، د. عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1966م.
- 8 - تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 9 - تفسير الطبرى، بتحقيق محمود شاكر، دار المعارف، مصر.

- 10 جواهر العرفان في الدعوة وعلوم القرآن، د. رؤوف شلبي، القاهرة، دار عالم الفكر، ط2، 1409هـ.
- 11 رسم المصحف العثماني، وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق، ط2، 1403هـ.
- 12 المفتاح الرياني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، د. محمد محمد سالم محسن، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1415هـ.
- 13 القراءات القرآنية، د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطروحي، مركز البحوث التربوية – كلية التربية – جامعة الملك سعود، مطبع التقنية، الرياض.
- 14 القراءات المتواترة، وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، د. محمد الحبشي، دمشق، دار الفكر، ط1، 1419هـ.
- 15 القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، مطبعة دار مصر للطباعة.
- 16 القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، ط1، مصر، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1386هـ.
- 17 القرآن والمستشرقون، د. التهامي نقرة، ضمن بحوث مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية الجزء الأول، نشر مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1405هـ.
- 18 مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي، وابنه محمد، مطبع الرياض، ط أولى، 1381هـ.

- 19 مدخل إلى القرآن الكريم، عرض تاريخي وتحليل مقارن، د. محمد عبد الله دراز، ترجمة محمد عبد العظيم علي، مراجعة د. السيد محمد بدوي، الكويت، دار القلم، 1406هـ.
- 20 مذاهب التفسير الإسلامي، للمستشرق إجنتس غولد زيهير، ترجمة د. عبد الحليم النجار، مصر، مكتبة الحانجي، مطبعة السنة الحمدية، 1374هـ.
- 21 المستشرقون والقرآن الكريم، د. محمد أمين حسن بنى عامر، – إربد – الأردن، دار الأمل، ط 1، 2004م.
- 22 المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، القاهرة، مكتبة مصطفى الحلي، 1381هـ.
- 23 المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، أبو عمرو الداني، دمشق، دار الفكر، 1403هـ.
- 24 مناهل العرفان في علوم القرآن، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، القاهرة، دار الحديث، 1422هـ.
- 25 منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الحير محمد بن محمد بن الجزري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1400هـ.
- 26 المنشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الحير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، مصر، مطبعة مصطفى محمد، المكتبة التجارية الكبرى.

27 نقد الخطاب الاستشرافي، الظاهرة الاستشرافية وأثرها في الدراسات الإسلامية، الجزء الأول، د. ساسي سالم الحاج، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط 1، 2002 م.

28 النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.

فهرس الموضوعات

1	المقدمة
2	تمهيد: أهمية الموضوع ومصطلحاته
2	1- الأحرف السبعة:
4	2- القراءات القرآنية:
5	3- الرؤية الاستشرافية:
6	سمات الأحرف السبعة
6	1- نص الأحاديث:
9	2- أهم سماتها:
11.....	3- بقاوها وحكمتها:
12.....	4- علاقتها بالقراءات:
15.....	أركان القراءات القرآنية
18.....	الإطار العام للرؤية الاستشرافية
18.....	أولاً: مجالها
20.....	ثانياً: مصادرها
22.....	ثالثاً: وسائلها
	مدى التزام الرؤية الاستشرافية للأحرف السبعة بالضوابط
25.....	العلمية

مدى التزام الرؤية الاستشرافية للقراءات القرآنية

بالضوابط العلمية	
32.....	أولاً: من جهة ثبوت القراءات القرآنية
34.....	نقد رؤية المستشرقين :
43.....	ثانياً: من جهة أركان القراءات القرآنية.....
43.....	1 - الطعن في ركن القراءات الأول (السند).....
47.....	2 - الطعن في ركن القراءات القرآنية الثاني(رسم المصحف)
51.....	مزاوم المستشرقين حول الرسم.....
60.....	3 - الطعن في الركن الثالث.....
65.....	المراجع
69.....	فهرس الموضوعات